



مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر ربع سنوياً

تطبيقات الفكر السياسي الأباضي في عُمان
(من 132هـ حتى منتصف القرن الخامس الهجري)

د. شريفة عبدالرزاق محمد الشريف

محاضر بجامعة سبها / كلية الآداب / قسم التاريخ / تخصص دقيق تاريخ إسلامي

SHA.ALSHARIFELAKHDAR@sebhau.edu.ly

00218926343148

العدد: السابع

يوليو 2021

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى تطبيق نظرية الإمامة الأباضية على أرض الواقع بعد تبلور الفكر السياسي الأباضي في خضم الصراعات على السلطة في القرن الأول الهجري عندما تبنى مناصرو المذهب سنة 64هـ منهج معتدل عن فكر الخوارج، وقاموا بوضع نظرية الحكم الشوري في ظل حصر الفكر السني للخلافة في قبيلة قريش بالوراثة، وسعوا لتطبيق نظريتهم كبديل لنظرية أهل السنة بكافة الوسائل، وتحقق لهم ذلك بإقامة كيانات سياسية كثيرة، منها الإمامة الأباضية في عمان منذ عام 132هـ، من هنا سعت في هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق نظرية الإمامة الأباضية في عمان. ويتناول المبحث الأول نظرية الإمامة عند الأباضية وأهم ما ورد فيها من شروط، والبحث الثاني دخول المذهب لعمان، والمبحث الثالث عرضت فيه تفاصيل إقامة أول امامة في عمان وتتبع التطبيق العلمي في تنصيب الإمام وإذا ما تعرض للعزل فكيف تم ذلك، والمبحث الرابع تناولت فيه الإمامة الأباضية الثانية في عمان بكامل أئمتها وتتبع طريقة التنصيب وسير الإمامة ودور أهل الحل والعقد فيها وعزل الأئمة ومطابقة كل تلك الامور بالنظرية، وتدرجت في المبحث الأخير لتتبع الإمامة الثالثة والرابعة حتى منتصف القرن الخامس الهجري وحللت عملية تطبيق النظرية في تلك الإمامات، مستخدمة المنهج التحليلي لتحقيق الدراسة مع الاعتماد على المصادر الأباضية سواء كانت تاريخية أو فقهية أو سير وجوابات لأئمة وعلماء من الأباضية.

الكلمات المفتاحية : الأباضية، عمان، الفكر السياسي الأباضي، تطبيق، نظرية الإمامة، الأئمة، النزارية، اليعمد.

Abstract:

The study aims to reveal the extent of the application of the theory of the Ibadi Imamate on the ground after the crystallization of Ibadi political thought in the midst of power struggles in the first century AH when supporters of the doctrine adopted a moderate approach to the thought of the Kharijites in the year 64 AH, and they developed the theory of shura rule in light of the Sunni thought of the caliphate In the Quraish tribe by heredity, and they sought to apply their theory as an alternative to the theory of the Sunnis by all means, and this was achieved for them by establishing many political entities, including the Ibadi Imamate in Oman since 132 AH. Imamate according to the Ibadhis and the most important conditions contained therein, and the second research analyzed the details of the establishment of the first imam in Oman and traced the scientific application in the installation of the imam, and if he was subjected to dismissal, how was that done, and the third topic dealt with the second Ibadhi Imamate in Oman with all its imams and traced the method of inauguration and the progress of the Imamate And the role of the people of solution and contract in it, isolating the imams, and matching all of these matters with theory, and included in the last section to trace the third and fourth imams until the middle of the fifth century AH and the process of applying the theory in In these fronts, using the analytical method to achieve the study .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين :
بعد صياغة نظرية الإمامة عند الإباضية سعى أصحاب المذهب الإباضي في الدعوة لإقامة إمامة بنظام حكم يمثل الفكر الإباضي على المدى القريب أو البعيد، ومن أهم ما تميزت به هذه النظرية هو الاعتماد على معيار الكفاءة في تنصيب الأئمة وعزلهم وطاعتهم، وعدم اشتراط القرشية في الإمام انطلاقاً من مبدأ المساواة بين المسلمين، ونبذ نظام الوراثة في الإمامة، وتسيير الإمامة على منهج شوري يسعى للحفاظ على دولة الإسلام ومحاربة المخالفين لهم من كافة المذاهب الإسلامية التي لا تسير على نهجهم، من هنا نشأت فكرة البحث حيث كان للفكر السياسي الإباضي دور كبير بين الفرق والمذاهب في مواجهة الخلافة الأموية والعباسية من خلال طرحه لهذه النظرية في الإمامة كبديل لنظرية الخلافة السنية والسعي لتطبيقها بقيام دولة إباضية وتنصيب أئمة على مدى قرون من الزمن.

فنشأت في عمان عدة إمامات متوالية لهذا الفكر، الإمامة الأولى كانت سنة 132هـ والإمامة الثانية كانت سنة 177هـ تتابوا عليها بعض الأئمة الإباضية، ثم قامت إمامة إباضية ثالثة ورابعة استمرت إلى القرن الخامس الهجري، ولكن هل كان التطبيق العملي للفكر النظري الإباضي في عمان خلال القرون الأولى للهجرة ناجحاً؟ هذا ما سنجيب عليه تحت عنوان هذه الدراسة الموسومة ب: تطبيقات الفكر السياسي الإباضي في عُمان.

إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية في عدم وضوح مطابقة التطبيق العملي لنظرية الإمامة الإباضية بعد إقامة إمامات وكيانات سياسية إباضية مما توجب علينا البحث فيها وتوضيحها ومقارنتها مع المذهب السني السائد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح قضية مهمة في تاريخ الفكر الإسلامي وهي أن أصحاب الفكر السياسي الإباضي كانوا من أشد المناهضين للفكر السني الذي حول الخلافة من الشورى والاختيار الحر إلى الملك العضوض. وهذا الفكر ظهر لتصحيح مسار نظرية الإمامة بتأسيس كيانات سياسية على ضوء نظرية الإمامة الإباضية. فتكمن الأهمية في وصولنا لنتائج تطبيق هذه النظرية في التاريخ الإسلامي، هل التزمت بما ورد في النظرية ام ناقضت نفسها؟ كما تكمن أهمية هذه الدراسة بالمساهمة في إثراء النقاش العلمي حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بتعمقها إلى اعطاء صورة واضحة عن طرق تولية الأئمة في الفكر الإباضي بعمان، وعزلهم وطاعتهم بعد الوصول للسلطة، ومدى التزامهم بالمنهج النظري في الفكر السياسي الذي نظروا له.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على عدة مناهج تعين على حل تلك المشكلة وتجب على عدة تساؤلات منها: المنهج الاستنباطي بهدف الوصول الى احكام منطقية والمنهج التحليلي الذي عماده تحليل الأحداث والوقائع التاريخية في سياق علمي سليم وربطها في وحدة متكاملة لاستخلاص النتائج الحقيقية، والمنهج المقارن في بعض الاحيان.

مجال الدراسة :

المجال الزمني : من 132هـ حتى منتصف القرن الخامس الهجري.
المجال الجغرافي: (عمان والبصرة) جنوب شبه الجزيرة العربية وشرقها.
تعتمد هذه الدراسة على عدة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: أهم ما ورد في نظرية الإمامة الإباضية :

إن مسألة الإمامة من الموضوعات التي شغلت الإباضية فكرياً بتحديد صفات الإمام ووظائفه ودوره، وقد خرجوا على الدولة الاموية والعباسية سعياً لتطبيق هذا الفكر الذي وصل إلى مرحلة متقدمة من التبلور والوضوح بعد أن تجمعت الآراء في إطار المناقشات والمناظرات التي دارت بينهم وبين خصومهم. لقد تدرجت نظرية الإمامة في الفكر الإباضي في النضوج منذ النشأة كفكر خاص بالإباضية مع "عبدالله بن اباض" سنة 64هـ/683م، ثم مرت بظروف جعلت مفكري المذهب الأوائل "كأبي عبيدة مسلم" أن يضع أساسات هذا البناء، ومن أهمها طرق اختيار الإمام وعزله والخروج عليه إذا فسق وتحديد أنواع الإمامة الأربعة، الظهور ، الكتمان، الشراء، الدفاع التي يظهر فيها النضوج الفكري من حيث التعاطي مع معطيات الواقع السياسي المفروض عليهم.

والفكر نظرياً كان يسعى لخلق التوازن بين مبادئه السياسية والعقدية لإقامة الدولة الأباضية الإسلامية، فالإمامة تعتبر عندهم "عمود المذهب"⁽⁷⁷⁾، أي أنهم يرون وجوب الإمامة، وإقامتها فرض على المسلمين⁽⁷⁸⁾.

أما فيما يتعلق بوحدة الإمامة فإن مصادرهم تؤكد أنهم لم يجوزوا تعدد الأئمة في المصير الواحد فقالوا: "لا يجوز أن يكون إمامان في مصر واحد ويجب أن يكون الإمام واحداً"⁽⁷⁹⁾، ولكن جوزوا أن يكون هناك إمامان في حالة واحدة، إذا كانا في مصرين متباعدين بقولهم: "وَجَازَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ إِمَامَانِ بَيْنَهُمَا مَانَعٌ، أَوْ سُلْطَانٌ، أَوْ حَكَمٌ جَائِرٌ، فَيَكُونُ مَانِعًا مِنْ اتِّصَالِ حُكْمِ الْإِمَامَيْنِ، فَإِنْ زَالَ الْحَاجِزُ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ سَقَطَتْ إِمَامَتُهُمَا وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُونَ إِمَامًا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا"⁽⁸⁰⁾⁽⁸¹⁾، "فإن اختاروا أحدهما كان على الآخر أن يسمع ويطيع، وإن اختاروا غيرهما كان عليهما أن يسمعا ويطيعا"⁽⁸²⁾، وإجراء الأحكام الشرعية على رعية واحدة يطبقها إمام واحد"⁽⁸³⁾.

وفيما يتعلق بطرق ثبوت الإمامة: "نهت الأباضية الوراثية جارت أم عدلت"⁽⁸⁴⁾، والإمامة عندهم لا تكون إلا عن مشورة من علماء المسلمين⁽⁸⁵⁾ (الأباضية)، أي عن طريق الاختيار⁽⁸⁶⁾، وهم بذلك رفضوا مبدأ الوراثية في الإمامة وحصروا الشورى في نطاق ضيق يقصى الرعية، أي بأن لا يتولى الإمامة إلا إمام اجتمع على عقده جماعة من علماء الأباضية المجمع على ولايتهم، ويقول: ما علمت أن المسلمين

⁽⁷⁷⁾ الكندي، بداية الإمداد في غاية المراد، ص151، حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية، ص41.

⁽⁷⁸⁾ الرقيشي، النور الوقاد في علم الرشاد، ص96، الكندي، الاستقامة، ج2، ص120.119.136.

⁽⁷⁹⁾ الورجلاني، العدل والإنصاف، ج2، ص87.

⁽⁸⁰⁾ وإذا قدم أهل عمان إماماً تولاه المسلمون من أهل حضر موت ومن أهل عمان ولم يسألوا عن قدمه ولا ممن قبلها، وإذا قدم أهل عمان إماماً تولاه أهل المغرب إذا كانت دعوتهم، وإن قدموا إماماً تولاه المسلمون، وكانوا على ولايته حتى يصح معهم حديثه وفساد إمامته" الكندي، المصنف، ج10، ص119.

⁽⁸¹⁾ الرقيشي، النور الوقاد، ص100.

⁽⁸²⁾ الكندي، المصنف، ج10، ص118.

⁽⁸³⁾ محمد اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص217.

⁽⁸⁴⁾ السيابي، الحقيقة والمجاز، ص75.

⁽⁸⁵⁾ في اعتقاد الاباضية أن المسلم الحقيقي لا يكون إلا من طائفتهم، Valerie J Hoffman, the Essential Ibadi Islam newspaper University of Subarks in 2012

وترى فريجينيا أن الاباضية يعتبرون أنفسهم المسلمين الحقيقيين الوحيدين. Prevoist Virginie, Les Ibadites: de Djerba à Oman, la troisième voie de l'Islam. Brepols, 2010. Pag4.

⁽⁸⁶⁾ محمد اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص217.218.224.

تولوا متسمى بالإمامة لم يقدمه علماء المسلمين إذ لم نتولَّ "عمر بن عبدالعزيز" وقد كان صحيح السيرة⁽⁸⁷⁾.

أما بخصوص العقادين للإمام يذكر "ابن محبوب" والدين يولون العقد للإمام خاصة المسلمين أعلامهم أهل العلم وأشياخ المسلمين، وليس ذلك لعامتهم، إنما يتولى ذلك الخاصة من أهل الحل والعقد⁽⁸⁸⁾.

والأباضية ترى جواز الاستخلاف والعهد بالإمامة وحصرها في جماعة كما قدمهم "عمر"⁽⁸⁹⁾، ولكن هل هناك شروط في قبول المعهود له وتوليته عند الأباضية؟ وهل يصير إمامًا بمجرد أن الإمام استخلفه؟ يذكر "الكدي": "أن تقديم الإمام إمامًا آخر عند المكنة، وزوال العذر من التقية، وحضرة من تقوم بهم الإمامة من الأعلام والأنصار، لازم للمسلمين ولا يسعهم تركه بعد القدرة عليه"⁽⁹⁰⁾، وذلك ليس واجبًا عليهم وإنما علماء الأباضية مخيرون في ذلك، فعلى ما أجمعوا عليه ولم يختلفوا، كان على جميع الرعية والعامّة الطاعة والسمع لهم وليس لهم دور فعال في المشاركة في هذا الاستخلاف، ولا يجوز للحاضر عند اجتماع العلماء أن ينكر ذلك ولا يجوز للغائب عن الجماعة أن يغير ذلك⁽⁹¹⁾، إذا هو مشروط بقبول وموافقة أهل الحل والعقد، وعلى هذا يمكننا القول أنهم في بعض الآراء لا يبتعدون كثيرًا عن رأي أهل السنة.

أما الشروط الواجب توافرها في الإمام عند الأباضية فهي معايير ومؤهلات يخضع لها من ينصب للإمامة والخلافة، وهي من المسائل التي دار حولها الخلاف بين المسلمين بكامل فرقهم وأهم معيار عند الأباضية هو الكفاءة، بمعنى أن يكون الإمام كفوءًا لتولى الإمامة، وهذه الكلمة كلمة شاملة لشروط كثيرة، منها أربعة شروط هي: العلم، والعدالة، والكفاية، وسلامة الحواس، فيذكر "أبو عمار" أن يكون "شجاعًا ذا رأي، وأن يكون عدلاً، عاقلاً، بالغاً، ذكراً حراً، فهذه الشروط معتبرة بالإجماع"⁽⁹²⁾، وعلماء الأباضية ركزوا على صفة العلم والتقوى بالدرجة الأولى على معايير المرشح للإمامة، بأن يكون من أهل العلم والورع والدين، ويرون في بعض الحالات أن شرط العلم من شروط الكمال في الإمام، لأنهم في بعض الظروف جوزوا تنصيب الإمام الضعيف⁽⁹³⁾، ولا تجوز إمامة الإمام الضعيف وإنما رخص فيه مع الضرورة⁽⁹⁴⁾.

(87) البسيوي، الإمامة، السير والجوابات، ج2، ص219.

(88) محمد بن محبوب، سيرته لأهل المغرب، السير والجوابات، ج2، ص254، الكندي، بيان الشرع، ج68، ص224.

(89) محمد اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص230، البغدادي، أصول الدين، ص285.

(90) الكدي، الاستقامة، ج2، ص131، الكندي، المصنف، ج10، ص24.

(91) الكدي، الاستقامة، ج2، ص132، الكندي، المصنف، ج10، ص95.

(92) أبو عمار، الموجز، ج2، ص233.

(93) الرقيشي، النور الوقاد، ص99.

(94) الكندي، المصنف، ج10، ص72.

ومن حالات الجواز لإمامة الإمام الضعيف، مثل: أن يكونوا قد خافوا على بلادهم أن يستولى عليها عدوهم، وتذهب دعوتهم ولم يجدوا من يقدمونه إماماً إلا رجلاً قليل العلم ضعيف البصيرة⁽⁹⁵⁾، ففي هذه الحالة تكون بيعته بيعة دفاع⁽⁹⁶⁾، ويجوز له التقية في بعض مسائل الإمامة، ومادام تم العقد لإمام ضعيف للضرورة في حالة الدفاع، فإنه يجب عليه العودة في كل الأمور إلى العلماء المجتهدين وأهل الحل والعقد المحيطين به، "فلا يجوز له أن يقبض مالاً، ولا يأمر بإنفاقه، ولا يولى والياً، ولا يأمر بذلك، ولا يخرج جيشاً ولا يأمر بذلك، إلا بمشورة أهل العلم، وعليه إقامة الحق في كل موضع قدر على إقامة الحق فيه"⁽⁹⁷⁾.

ومن شروطهم أيضاً أن يتم اختيار إمام ليس له شوكة أو عصبية تدعمه في الاستبداد بالإمامة⁽⁹⁸⁾، حيث يفضل الفكر أن يكون الإمام من القبائل التي ليس لها نفوذ في المجتمع. واهتم الفكر الأباضي بخصوصيات الإمام فاشتراط عليه أن يبتعد عن التجارة من بيع وشراء للحفاظ على نزاهته ولا تكون إلا عن طريق وكيل غير معروف للعامة وذلك للحيلولة بينه وبين استغلال منصبه كإمام في التبرج⁽⁹⁹⁾.

أما بخصوص النسب القرشي فخلاصة ما ذهب إليه الأباضية في مسألة نسب الإمام أنهم جوزوا أن تكون الإمامة في قريش وغير قريش وأن لا تقوم على عصبية معينة لتشمل كافة المسلمين. أما مسألة عزل الإمام في نظرية الفكر السياسي الأباضي، تخضع لبرنامج دقيق، يقوم على تحديد نوع الحدث الذي أحدثه الإمام أي أن العزل يكون لأسباب متعددة منها ما يعود لعدم التزامه كجوره، ومنها ما يعود لأسباب تكمن في عدم قدرته على الوفاء بمتطلبات الإمامة كمرضه ونقصان عقله، ويخضع لتحديد مقدار العجز الذي أصاب الإمام العاجز، وهذا التقدير يكون من قبل أهل الحل والعقد، ويشترط أن لا يتم قرار العزل وتنفيذه إلا بعد اجتماع ومشورة العلماء، وتبادل وجهات النظر فيما بينهم لتحديد مقدار الجور لعزله ومثوله للاستتابة بين أيديهم، ويشترطون لهذا العزل أن يكون حدث الإمام شاهراً ظاهراً في مملكته⁽¹⁰⁰⁾، فإن ظهر أنه بدّل السيرة وسار بغير سيرة السلف، وأحدث حدثاً يرون من خلاله أنه خالف

(95) القاضي أبو عبدالله محمد بن عيسى، الفرق بين الإمام العالم وغير العالم، السير والجوابات، ج1، ص398.

(96) الكندي، المصنف، ج10، ص69.

(97) الكندي، المصنف، ج10، ص80.

(98) الشماخي، السير، ص140.

(99) الكندي، بيان الشرع، ج28، ص204، انظر: أبو غانم الخرساني، المدونة الكبرى، ج3، ص284، 286.

(100) الكندي، بيان الشرع، ج4، ص311، 313.

الكتاب والسنة، وجار وتجبر فيحق للعلماء عزله، لأنه أخل بالعقد الذى بينه وبين الرعية⁽¹⁰¹⁾، ولا يعزل خلصة، ولا يقتل خلصة ومتى فعلوا ذلك به لزمتهم التهمة مع عامة الرعية⁽¹⁰²⁾، والإمام إذا أحدث حدثاً واركب معصية سراً ولم يعلم بها إلا أهل الحل والعقد يبقى في إمامته ولا يعزل، وهم هنا لم يختلفوا عن الرأي السني الذي يرى "أن حدوث الفسق في الإمام بعد العقد له لا يوجب خلعه"⁽¹⁰³⁾، وليس للإمام نزع نفسه⁽¹⁰⁴⁾، وفي سيرة لفقهاء الإباضية خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ذكر فيها "ليس للإمام ترك الإمامة إذا كرهها وأراد التراجع عنها"⁽¹⁰⁵⁾.

أما فيما يتعلق بمسألة الخروج على الإمام الجائر فإن الفكر الإباضي يحرم الخروج على الإمام العادل ولا يحل تقديم إمام عليه حتى يحدث⁽¹⁰⁶⁾، ولكن الفكر يجيز الخروج عليه إذا كثرت أحداثه⁽¹⁰⁷⁾، أي يأتي الخروج هنا بمعنى العزل بقوة السلاح، عندما يمتنع عن العزل فيسمح الفكر الإباضي بالخروج عليه⁽¹⁰⁸⁾ وقتاله حتى يفى إلى أمر الله⁽¹⁰⁹⁾.

وفيما يخص مسألة الفاضل والمفضول فلقد رخص الفكر الإباضي "تقديم المفضول إذا كان عنده علم وبصر في كافة الأمور، حتى وإن كان يوجد من هو أعلم منه، وأفضل منه"⁽¹¹⁰⁾، فالإباضية هنا يرجحون الأفضلية أي إمامة المفضول مع وجود الفاضل⁽¹¹¹⁾، هذه أهم نقاط ارتكزت عليها نظرية الإمامة في الفكر الإباضي حول تنصيب الأئمة وعزلهم والعقد لهم واختيارهم والشروط التي يجب ان تتوفر فيهم وصلاحياتهم داخل الإمامة.

(101) الكندي، المصنف، ج10، ص223، أبو المؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص41.

(102) أبو المؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص80.

(103) الباقلائي، التمهيد، ص479.

(104) محمد اطفيش، شرح النيل، ج14، ص342.

(105) فقهاء وعلماء الإباضية، سيرة موجه للإمام الصلت بن مالك، السير والجوابات، ج1، ص200، الكندي، بيان الشرع، ج4، ص135.

(106) البسيوي، سيرته الإمامة، السير والجوابات، ج2، ص178.

(107) محمد بن محبوب، سيرته لأهل المغرب، السير والجوابات، ج2، ص244.

(108) وينكر أبو المؤثر في البيان والبرهان على الإباضية في كل الأحوال سواء إن كانوا أكثرية أمام أعوان الإمام المخلوع فهو حلال الدم خرجوا عليه وقتلوه، وأما إذا كانوا الإباضية

أقلية أمام أعوان الإمام المخلوع، عليهم محاربتة بعد تنصيب إمام جديد عليهم، أبو المؤثر، سيرته البيان والبرهان، السير والجوابات، ج1، ص158.

(109) محمد بن محبوب، سيرته الإمامة، السير والجوابات، ج2، ص226.

(110) القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى، سيرته شروطه على راشد بن علي وأصحابه، السير والجوابات، ج1، ص401، الكندي، المصنف، ج10، ص64.

(111) محمد اطفيش، شرح النيل، ج14، ص278.

المبحث الثاني لمحة عن وصول المذهب الأباضي إلى عمان:

منذ زمن مبكر بعد معركة النهروان⁽¹¹²⁾ تعتبر عُمان⁽¹¹³⁾ معقل للقعدة من الخوارج عامةً، ثم للأباضية بشكل خاص فيما بعد، وكان للعامل القبلي الدور الكبير في انتشارها، نتيجة للصلة القوية والاحتكاك والتواصل الفكري بين أبناء قبيلة الأزد المعتنقة للمذهب الأباضي والتي تتمركز في عمان، وبين اخوانهم في البصرة مركز الدعوة الأباضية⁽¹¹⁴⁾، الذين استقروا فيها منذ الفتوحات الإسلامية⁽¹¹⁵⁾ وأبرز هؤلاء جابر بن زيد الأزدي⁽¹¹⁶⁾، الذي مهد انتماؤه لبنى اليعمد من قبيلة الأزد، تأسيس المذهب الأباضي في عمان، فكان له الدور الأكبر في نشره، خاصة بعد اقامته لفترة بين أهله في عمان أثناء زيارته لها أواخر القرن الأول الهجري، يذكر الحميري أن أهل عمان اباضية وأئمتهم من الأزد من بطن يقال له اليعمد⁽¹¹⁷⁾، مما يشير إلى أن الارتباط كان وثيقاً بين هذه القبيلة والمذهب الأباضي، حيث كان لها السبق في نشره والدفاع عنه، وهناك عوامل مكنت المذهب الاباضي من الانتشار في عمان، كانتماؤ ولاية الدولة الأموية في عمان للمذهب الأباضي⁽¹¹⁸⁾ وجلهم من الأزد، مثل: "زياد بن المهلب الأزدي، الذي هيا الفرص المتاحة لتمكين الأباضية من عمان، وساندتهم منذ خلافة سليمان بن عبد الملك"⁽¹¹⁹⁾، مما زاد في انتشار المذهب في عمان، التي ظلت تتمتع بنوع من الاستقلالية في الحكم المحلي بولاتها، وبالإضافة لتلك العوامل، وصول دعاة المذهب الأباضي من حملة العلم⁽¹²⁰⁾ الذين أرسلهم أبو عبيدة، والربيع بن حبيب إلى عمان⁽¹²¹⁾ فكان لهم أكبر الأثر في نشر مبادئ الأباضية بين قبائل عمان اليمانية والنزارية⁽¹²²⁾.

المبحث الثالث الإمامة الأباضية الأولى في عمان (132هـ إلى 134هـ)

(112) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص77، وعندما نزل عمران بن حطان الصفري بين الأزد بعمان هارباً من بطش الحجاج، وجد أفكار القعدة منتشرة بين أهل عمان، الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، ج2، ص230.

(113) "عمان كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند" الحموي، معجم البلدان، ص150.

(114) كان التواصل الأزدي بين أرد عمان وأزد البصرة بشكل واضح بعد هجرة أهل عمان إلى البصرة بعد وفاة يزيد بن معاوية، وبلغ الأزد أوج قوتهم في البصرة على يد المهلب بن أبي صفرة وأبناءه، يوليوس فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، ص281، 283.

(115) يذكر البكري أن الأزد تفرقوا من سبأ، وأن جرم وبنو سامة جاؤوا الأزد في عمان، أبي عبيد البكري، معجم ما استعجم، ج1، ص27، 46، 48، 387، 63، ويذكر العوتبي، خرج الأزد من جنتي مأرب، وأقامت الأزد بمكة، ثم افترقوا من مكة، فرقة منهم توجهت لعمان، وفرقة إلى البصرة" العوتبي، الانساب، ج2، ص570، ، ويذكر الأزدي، أن فهم بن مالك هو أول أزدي خرج من اليمن إلى عمان، الأزدي، تاريخ الموصل، ص96.

(116) جابر بن زيد، يكنى بأبي الشعثاء، وهو من قنماء التابعين، من قرية فرق بعمان من بني اليعمد من ولد عمر ابن اليعمد، وكان مفتى أهل البصرة من التابعين أخذ العلم من ابن عباس ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، وعن عائشة أم المؤمنين، محمد بن سعد، كتاب الطبقات الكبير، ج9، ص180.

(117) الحميري، الحور العين، ص256.

(118) بعد وفاة عمر بن عبدالعزيز قال العامل على عمان عمر بن عبد الله: لزياد بن المهلب، هذه البلاد بلاد قومك فثأرك بها" وكان آنذاك بعض آل المهلب الأزدية معتنقين للمذهب الأباضي، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص63، كما أن فترة حكم أبناء الجلندي سعيد وسليمان أبان الحكم الأموي، كانت عمان ملاذاً للمناهضين للدولة الأموية، من القعدة.

(119) عبد المجيد أبو الفتوح، الاباضية دراسة في فكر المذهب، ص99.

(120) أشهرهم منير بن النير الريامي، وأبو المنذر بشير بن المنذر النزازي، وموسى بن أبي جابر النزازي، ومحمد بن المعلى (المعلا)، الشقصي، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ج1، ص620.

(121) أحمد يوسف اطفيش، مخطوط الرسالة الشافية، ص57.

(122) قبائل النزارية تنسب إلى سامة بن لؤي بن غالب القرشي، خرج من الحرم ونزل عمان، البكري، معجم ما استعجم، ج1، ص46.

عقدت الإمامة الأباضية للجلندي بن مسعود سنة 132هـ⁽¹²³⁾⁽¹²⁴⁾، وتم إعلانها في عمان تزامناً مع قيام الدولة العباسية في نفس العام، والتي سبقتها بفترة زمنية قصيرة، وإن كان تاريخ إعلانها يعطى انطباعاً على أن اقامتها كانت مرتبطة بسقوط إمامة الظهور في حضرموت واليمن⁽¹²⁵⁾، حيث توجهت أنظار الأباضية بعد سقوطها إلى إقامة إمامة ظهور بديلة لها في عمان التي اعتادت على نوع من الاستقلال وعدم الخضوع للسلطة المركزية الإسلامية⁽¹²⁶⁾، كما وأنه من موجبات إقامة إمامة الظهور في نظرية الإمامة الأباضية هو مدى قوة الأباضية للغلبة على الحكم، "إذا كانت لهم القوة جاز لهم عقد الإمامة لواحد منهم"⁽¹²⁷⁾، ومؤشر القوة في هذه الأثناء في عمان يميل إلى كفة الأباضية، لكثرة اتباعهم بين القبائل خاصة بين أفراد قبيلة الأزد بعد تمكن المذهب الاباضي فيها، فتهيأت لهم الظروف بعد سقوط الإمامة الأباضية في اليمن بلجوء بعض زعمائها إلى عمان مع الظروف الأخرى سابقة الذكر، حيث أصبح الفكر الأباضي أكثر نضوجاً من الناحية السياسية والعملية، ومؤهلاً للدخول في تنافس مع الدولة السنية الجديدة الناشئة في العراق.

كيفية اختيار الجلندي بن مسعود إماماً:

نستبعد ما ألمح له المنحي⁽¹²⁸⁾، من تنصيب الجلندي لنفسه، بقوله: "أن عمان كانت بيد شيبان اليشكري"⁽¹²⁹⁾⁽¹³⁰⁾ قبل مبايعة الجلندي بن مسعود وأنه خرج منها استحقاقاً لها متوجّهاً إلى العراق، واستخلف عليها الجلندي عاملاً حتى عودته"، فهذا يعطى تصوراً أن الجلندي بن مسعود كان من الصفرية، كذلك من جانب آخر يعطى تصوراً أن الجلندي استغل الفرصة بعد تكليفه من قبل اليشكري على عمان، وأعلن إمامة الظهور الأباضية، بحكم أنهم كانوا يتحينون الفرص لإقامتها منذ عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، لكن الأحداث التاريخية في الروايات التي ذكرها الطبري وغيره عن شيبان بن عبدالعزيز اليشكري، تشير إلى أن شيبان ببيع من قبل أصحابه الصفرية في العراق منذ عهد مروان بن محمد، بعد مقتل إمامهم الضحاك، وإمامهم الجبيري، فترغم الصفرية هناك وأخذ في قتال مروان في

⁽¹²³⁾ الجلندي بن مسعود هو أحد أحفاد الجلندي المستنير المعولي الذي حكم عمان قبيل ظهور الإسلام في بلاد الحجاز "ساهم في نصرته ومبايعة الإمام طالب الحق في حضرموت ثم عاد إلى عمان، وهو من طبقة الربيع بن حبيب" العوتبي، الأنساب، ج2، ص762، الشماخي، السير، ص119.

⁽¹²⁴⁾ الأركوي، كشف الغمة، ج3، ص115.

⁽¹²⁵⁾ قامت امامة اباضية في اليمن سنة 129هـ قبل ظهور الامامة في عمان سنة 132هـ ولكنها سقطت سنة 132هـ ولم تدم طويلا .

⁽¹²⁶⁾ فاروق عمر فوزي، ملامح من تاريخ حركة الخوارج الاباضية كما تكشفها مخطوطة الأركوي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني، سنة 1977م، بغداد، ص175.

⁽¹²⁷⁾ محمد بن محبوب، سيرته، السير والجوابات، ص262.

⁽¹²⁸⁾ المنحي، التبصرة في الأديان والأحكام، مخطوط بمركز الدراسات العمانيّة، مج1، ورقة رقم 278. نقلا عن: الندابي، سيرة منير بن النير الريامي، ص26.

⁽¹²⁹⁾ شيبان عبدالعزيز اليشكري من أمراء الحرورية حارب مروان بن محمد، وقتل في عمان 134هـ، الزركلي، الإعلام، ج3، ص180.

⁽¹³⁰⁾ يذكر الطبري أن شيبان عبدالعزيز اليشكري وأصحابه، كانوا بجزيرة كاوان، والجلندي بن مسعود كان مع أصحابه في عمان، عام 134هـ، عندما وجه إليهم الخليفة العباسي، القائد

خزيمة بن خازم، للقضاء على الخوارج، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج7، ص462.

الموصل، وبعد الضغط عليه تراجع إلى البصرة، ومنها إلى جزيرة كاوان⁽¹³¹⁾، وأشار السالمي أن الجندى في تلك الأثناء كان خارج عمان مع طالب الحق في حضرموت⁽¹³³⁾، كما أن قبول الجندى للعزل لاحقاً بعد توليه الإمامة، وعدم اعتراضه على رأي أصحابه، دليل على أنه نصب من طرف علماء الأباضية، وليس كما يفهم من رواية المنحي باستغلال تكليفه من الشكري، لأنه لو نصب نفسه لما قبل بالعزل.

أن فراغ عمان سنة 132هـ، من أي قوة سياسية معارضة للعمانيين واستقلالهم، جعل الأباضية في عمان تقتنص الفرصة لتحقيق أهداف الفكر الأباضي في إقامة إمامة، وتحديدًا من مدينة صحار حاضرة الإمامة⁽¹³⁴⁾، التي رأت أن قوتها هناك تسمح لها بإقامة إمامة ظهور، لكن سكتت السير الأباضية عن ذكر وجود أي مراسلات بين مركز الدعوة في البصرة والطرف المطبق عملياً للفكر النظري بعمان، وسكتت عن ذكر أي تفاصيل لعقد تلك الإمامة والبيعة للجندى، وكيف كانت طريقة اختياره إماماً لها، وهذا ما أكدته أبو الحواري في سيرة وردت في كتاب بيان الشرع بقوله: أن الجندى بن مسعود توليناه ولا نعلم من عقد له⁽¹³⁵⁾، وقد ذكر الحارثي وهو من المؤرخين الحديثين بأن حملة العلم الأربعة هم من بايعوا الجندى بن مسعود على الإمامة⁽¹³⁶⁾، ولكن جل المصادر والسير الأباضية لم تذكر ذلك، واكتفت بذكر أن الأباضية أقاموا إمامة في عمان، والجندى بن مسعود إمام المسلمين، اجمعوا على إمامته وولايته والمجاهدة معه، على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽¹³⁷⁾، وبالتأكيد كان للمركز في البصرة دور مباشر في قيامها، من خلال ما ذكر في بعض السير من فقرات متناثرة⁽¹³⁸⁾، تشير إلى رضى المركز عن إمامها، وتشجيع قيامها، والإشراف الكامل من أبي عبيدة عليها كما حصل مع إمامة طالب الحق، لأننا لم نجد خلاف ذلك في تلك السير، ولكننا نتساءل بسبب ندرة التفاصيل لم تم اختيار الجندى بن مسعود تحديداً لمنصب الإمامة؟ في ظل وجود رموز أخرى من الأباضية في عمان⁽¹³⁹⁾، أمثال موسى

(131) كاوان جزيرة عظيمة تقع في بحر فارس بين عمان والبحرين، وكانت تسمى بجزيرة لاقت، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص139.

(132) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج7، ص347-462.

(133) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص72.

(134) أولكنسون، صحار تاريخ وحضارة، ص7.

(135) الكندي، بيان الشرع، ج4، ص159.

(136) الحارثي، العقود الفضية، ص253.

(137) البيهقي، سيرته، السير والجوابات، ج2، ص87، أبو المؤثر، سيرته ذكر أئمة المسلمين، السير والجوابات، ج2، ص315، ابن رزيق، الصحيفة الفحطانية، ج5، ص78.

(138) ذكر أبو المؤثر في سيرته "الجندى بن مسعود، إمام المسلمين بعمان، أبو المؤثر، سيرته في أئمة المسلمين، السير والجوابات، ج2، ص315، وذكر محبوب بن الرحيل القرشي "أن عبدالله بن يحيى، والمختار بن عوف، والجندى بن مسعود، كل هؤلاء أظهروا دعوة الأباضية، وأفلجوا وحكموا على قومنا، فلم يحكم أحد منهم بحكم أهل الشرك، ولم يستحلوا ذلك منهم"، "عبدالله بن يحيى والمختار بن عوف والجندى بن مسعود فيهم نقدي، وهم سلفنا وأولياؤنا وأئمتنا" محبوب بن الرحيل، سيرته لأهل حضرموت، السير والجوابات، ج1، ص314، ص317.

(139) البيهقي، سيرته، السير والجوابات، ج2، ص87.

بن أبي جابر النزازي، وغيره من أصحاب الجندى، في عمان فترة إمامته⁽¹⁴⁰⁾، وبالتأكيد كان بين هؤلاء جميعاً من يصلح لمنصب الإمامة، سواء من أهل عمان أم من أهل البصرة أو غيرهم، كونهم من حملة العلم الأباضي، ويحملون المؤهلات والشروط التي تؤهلهم لهذا المنصب، أو كونهم أيضاً من مجلس شورى⁽¹⁴¹⁾ الجندى، كهلال بن عطية الخرساني⁽¹⁴²⁾، وشبيب بن عطية العماني الخرساني⁽¹⁴³⁾، وخلف بن زياد البحراني⁽¹⁴⁴⁾، في حين لم يرد ذكر الجندى بن مسعود في المصادر والسير إلا بعد إعلان إمامة الظهور في عمان وتقلده الإمامة، مقارنة بينه وبين العلماء في زمانه، والسؤال هو: هل كان انتماء الجندى لأسرة آل الجندى، حكام عمان الأوائل، سبباً في تنصيبه للإمامة؟ ذلك أحد الاحتمالات لأن السيابي وهو مؤرخ أباضي ذكر أنه "اجتمعت فيه الخصال المطلوبة، إذ كان من بقية ملوك عمان"⁽¹⁴⁵⁾، إذاً هذا مؤشر على أن الأباضية حرصت على استمالة آل الجندى، وأن يكون الإمام الأباضي من حكام الأزدي الأوائل في عمان، ولكن يبقى السؤال قائماً، ما هي أسباب هذا الحرص على أن يكون إمام إمامة الظهور الأباضية من أسرة آل الجندى؟ هل كان تنصيب الإمام من آل الجندى، خوفاً من معارضة آل الجندى للإمامة الأباضية إذا قامت ونصبت إمام من غيرهم؟ كما ذهب إلى ذلك ولكنسون، بقوله: "الأباضية سعت لعرض الإمامة على أحدهم سعياً في كسب تأييدهم"⁽¹⁴⁶⁾، أم جاء اختياره، لتدعم الأباضية إمامتها الجديدة بانتماء إمامها إلى أسرة عريقة من حكام عمان كآل الجندى؟ كما ذهب إلى ذلك فاروق فوزي⁽¹⁴⁷⁾، إذا كان الأمر كما ذهب إليه ولكنسون، فإن خطتهم قد فشلت في احتواء آل الجندى، بسبب ظهور معارضة شديدة لإمامة الظهور الأباضية في عمان من قبل بعض آل الجندى⁽¹⁴⁸⁾ الذين لم يعتنقوا المذهب الأباضي، "ولم يبرز أحد من هذه الأسرة له مكانة في هذه

(140) انظر قائمة أصحاب الجندى في سيرة منير بن النير الجعلاني، سيرته إلى الإمام غسان بن عبدالله، السير والجوابات، ج1، ص241، 242.

(141) عبدالله بن محمد بن بركة، كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص393، أبو المؤثر، سيرته في ذكر أئمة المسلمين، السير والجوابات، ج2، ص315.

(142) هلال بن عطية الخرساني، قاض فقيه، عاش في القرن الثاني الهجري، أصله من خراسان وسافر إلى البصرة وتلمذ على يد أبي عبيدة، وكان من أصحاب الجندى بن مسعود، وتولى القضاء له، وقتل مع الجندى بن مسعود عام 134هـ، الكندي، بيان الشرع، ج5، ص91، ج69، ص30.

(143) شبيب بن عطية، هو خرساني الأصل، عماني المنشأ، وورد في بعض المصادر بلقب (العماني) وعند الإزكري في كشف الغمة "شبيب بن عطية (الخرساني)" الإزكري، كشف الغمة، ج3، ص286، خلافاً لأخيه هلال بن عطية الذي يكتب نسبه لخرسان، كما جاء في السير، وورد في كتاب الأعلام للزركلي وتحفة الأعيان شبيب بن عطية العماني، كان من أصحاب الجندى بن مسعود. الزركلي، الأعلام، ج3، ص156، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص86، ويذكر الجعيري أن شبيب هو أخو هلال بن عطية الخرساني، الجعيري، التجربة السياسية عند الاباضية، ص88.

(144) زياد بن خلف البحراني، نشأ في البحرين ثم خرج منها يلتمس الحق... حتى بلغ البصرة، ولقي بها مسلم بن أبي كريمة، فسأله عن مذهبه ونسبه وقال: هذا هو الحق، وكان عليه حتى مات، الشقصي، منهج الطالبين، ج1، ص620، السعدى، قاموس الشريعة، ج8، ص357.

(145) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج1، ص227.

(146) ولكنسون، بنو الجندى في عمان، ص20.

(147) فاروق عمر فوزي، الإمامة الاباضية في عمان، ص39.

(148) جعفر بن سعيد بن عباد الجنداني وابنيه النضر، وزائدة، الحواري، سيرته إلى أهل حضرموت، السير والجوابات، ج1، ص345.

الدعوة⁽¹⁴⁹⁾، مما جعل التنافس القبلي واضحاً في عمان بين الطرفين، الطرف الأول الأباضية بكافة قبائلها، والطرف الثاني آل الجلندي الغير اباضية، أما إذا كان الأمر كما ذهب إليه فاروق فوزي فإن ذلك يعد تجاوزاً للتنظير الفكري للإمامة الأباضية، ومخالفاً لقواعدها التي حرصت عليها في أولوياتها وهي ألا يكون للإمام شوكة تجعله يستبد بالإمامة، فالنظرية لا تعول على الجانب الاجتماعي للإمام، الذي يركز على الانتماء القبلي، والذي بينه الكندي بقوله: "إذا اتفق لنا القرشي والنبطي، ولينا النبطي لنكون على عزله أقدر"⁽¹⁵⁰⁾، وتذهب نظرية الإمامة إلى تفضيل من لا قبيلة له يشرف بها، ولا عشيرة له تحميه، وتسانده إذا تغير عن طريق العدل⁽¹⁵¹⁾، والهدف واضح من النظرية في عدم تولية إمام ذي نفوذ قبلي وسياسي، كي لا يستغل ذلك النفوذ في تحويل الإمامة إلى ملك، مادام هناك الفرصة في اختيار إمام آخر يحمل نفس المواصفات الأخرى لهذا الإمام، ويكون أدنى نفوذاً، وأهم تلك الصفات التقوى والصلاح والعلم والعدل، والجلندي كان معه مجلس شورى أقل شوكة باعتبار أنهم لا ينتمون لأسرة حاكمة في عمان وليس لهم نفوذ قبلي داخل عمان، وهم من آل العلم، وبذلك يتمتعون بصفات كثيرة، فلو تم انتخابهم للإمامة كانت الإمامة عملياً مطابقة لنظرية الفكر السياسي الأباضي، والتي لطالما انتقدت حصر الخلافة في قبيلة واحدة كقرش عند أهل السنة، وانتقدت الشيعة الذين جعلوها حكراً على آل هاشم، فجوزت أن تكون الإمامة لأي مسلم، في حين أنها الآن قامت بربط إمامتها بحفيد الأسرة الحاكمة في عمان، ومن قبيلة الأزدي الكبيرة التي ينتمي أهم فروعها إلى المذهب الأباضي، وهذا بناءً على قول الحارثي المؤرخ الأباضي بأن الجلندي اختير لأنه من بقية حكام عمان، وتم استبعاد هؤلاء الأباضية ربما لأن جدهم ليس لهم انتماء لقبائل الأزدي بعمان، وهم الذين لازموا الإمام الجلندي فترة إمامته، وكانوا من أهم مستشاريه، والانطباع العام يبين أن الإمامة في عمان منذ بدايتها ربطت بين البناء القبلي العماني وعلى رأسه قبيلة الأزدي، وبين المذهب الأباضي، لتأسيس دولة اباضية عمانية مستقلة.

وهكذا تمت الموافقة على إعلان الإمامة، واختيار الجلندي وتنصيبه إماماً للأباضية في عمان للسبب الذي ذكره السيابي: لتمتعهم بامتيازات قبلية فهو من سلالة آل الجلندي حكام عمان الأوائل، أما بخصوص العاقدين له "فنظرية الإمامة الأباضية لا ترى الدخول في الإمامة، لو كان الذين عقدها لا يعرف لهم ورع ولا بصيرة"⁽¹⁵²⁾، وفي ذلك يقول البسيوي: "ما علمت أن المسلمين تولوا متسمى بالإمامة لم يقدمه

⁽¹⁴⁹⁾ولكنسون، بنو الجلندي في عمان، ص20.

⁽¹⁵⁰⁾الكندي، المصنف، ج10، ص56.

⁽¹⁵¹⁾الشماعي، السير، ص140، ابن الصغير المالكي، أخبار الأئمة الرسميين، ص26.

⁽¹⁵²⁾محمد بن محبوب بن الرحيل، سيرته لأهل المغرب، السير والجوابات، ج2، ص260.

علماء المسلمين⁽¹⁵³⁾، من خلال ذلك يتضح أنه تم اختياره من قبل علماء الأباضية، ويبدو أنه بويع على الشراء لأنه في الأصل كان شاريًا من شراة عبدالله بن يحيى الكندي⁽¹⁵⁴⁾، وحتى وإن لم تعط المصادر تفاصيل عنبيعة الجلندي فهو الإمام المرضي عنه وعن إمامته من قبل الأباضية، وقد صحت عقده عندهم، ولم يختلفوا فيه ولا فيها، "لأن الإمامة عندهم تثبت حتى بالرضا، وتكون البيعة مع الرضا والمشورة"⁽¹⁵⁵⁾ وكان يتمتع بالعديد من الموصفات التي أهلتها لهذا المنصب كالعلم والعدل بقولهم: "الجلندي كان عادلاً مرضياً"⁽¹⁵⁶⁾.

ولكن تعرض هذا الإمام للعزل بسبب دموعه التي فاضت عندما كان يطبق الحكم القضائي على أبناء عمومته جعفر الجلنداني وابنيه النضر وزائدة⁽¹⁵⁷⁾، اللذان بايعا آل العباس عليه⁽¹⁵⁸⁾ وتعد تلك البيعة منهم للمخالفين للأباضية في الفكر الأباضي بمثابة خيانة عظمى للإمامة، وعندما رأى أصحابه دموعه قالوا: أعصبية يا جلندي؟ اعتزل أمرنا فاعتزل أمرهم⁽¹⁵⁹⁾، وعلى الرغم من أن هذا السبب ليس سبب يستدعي العزل مقابل تنفيذه الحكم على قريبه، إلا أنه قبل الاعتزال، وقبله أمر العزل مسلماً به، دليل على أن الجلندي كان حريصاً على سلامة هذه الإمامة من الاختلاف في الرأي الذي يؤدي إلى الانقسام، والذي بدوره يصدع بناء هذه الإمامة الناشئة، فالنظرية الأباضية تمنع عزل الإمام العادل، والجلندي عرف بالعدل، ودموع الرحمة منه عبر عنها بقوله: "الرحمة فيما بلغنا"⁽¹⁶⁰⁾، ولكن سرعان ما رجع إليه الذين عزلوه، وطلبوا منه أن يرجع إلى ما كان فيه من أمرهم، فكره ذلك، فلم يزلوا به، حتى رجع إلى مكانه بعد اعتزاله⁽¹⁶¹⁾، مما يشير إلى تخطيط التطبيق عند الأباضية في هذه الفترة فالإمام عاد بدون استتابة التي نصت عليها النظرية الأباضية، وهذا يشير إلى أن الأمام لم يرتكب ما يستحق العزل، ويعزل عليه، وإلا لاستتابوه وعاد لمنصب الإمامة، وصفوة القول أنه بعد قيام الإمامة وتطبيقاتها تعرضت المسائل الفكرية والسياسية للاختلاف، ووقعت بين الرفض والقبول من قبل بعض علماء المذهب، الذين لهم الدور الكبير في قيادة الإمامة أكثر من قيادة الإمام نفسه لإمامته، حيث أخذت خطأً موازياً له في الحكم، ومسألة النظر في هذه القضية كان من قبل هذه القيادة الموازية للإمام، ولم يكن مصدره مركز

(153) البسيوي، سيرته الإمامة، السير والجوابات، ج2، ص219.

(154) السعدي، قاموس الشريعة، ج8، ص367.

(155) البسيوي، جامع البسيوي، ج1، ص628.

(156) الأركوني، كشف الغمة، ج3، ص115.

(157) الكندي، بيان الشرع، ج69، ص124.

(158) أبو الحواري، سيرته لأهل عمان، السير والجوابات، ج1، ص346.

(159) أبو الحواري، سيرته لأهل حضرموت، السير والجوابات، ج1، ص345، 346، الكندي، المصنف، ج10، ص229.

(160) أبو الحواري، سيرته لأهل حضرموت، السير والجوابات، ج2، ص346.

(161) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص76.

الدعوة في البصرة، المنظر للفكر الأباضي آنذاك، لأن عزله من الناحية التطبيقية لم يكن واردًا من حيث شروط العزل التي وردت في نظرية الإمامة في الفكر السياسي الأباضي، وما ذكره الكندي كان تنظيرًا اسقطه على هذه الواقعة التي سبقت عصره، وأما الشراة استغلوا نفوذهم في عزل الإمام من خلال الدور الذي منحه لهم النظرية من خلال تقييد حرية الإمام وصلاحياته منعا لاستبداده مقابل منحهم الحرية لمحاسبة الإمام، من خلال الاجتهاد الذاتي، وقد يتفقون على ذلك الاجتهاد وقد يختلفون، مما جعلهم في ارتباك واضح بين اصدار قرار العزل للإمام الجلندي، والتراجع عنه بعد فترة وجيزة، ويذكرنا ذلك بسلوك الخوارج مع أئمتهم في بداية تكوينهم، مما جعل بعض الفرق تنقسم إلى عدة فرق بعد كل خلاف بسبب الاجتهادات الفردية للخوارج الناتجة عن انتقاد الأئمة، ويرى بعض الأباضية أن هذه الرقابة الصارمة من أصحاب الإمام، في محلها ويحتاج لها كل حُكم يراد له أن يكون سديدًا⁽¹⁶²⁾، لكننا نرى أن النظرية وجدت مخرجًا لها من استبداد الإمام ولم تستطع ايجاد مخرج لها من استبداد الفقهاء والعلماء الذين لو اختلفوا لانقسموا وفتتوا الإمامة، وفي نهاية المطاف لم تستمر هذه الإمامة فقد تم القضاء على الإمام وقتله⁽¹⁶³⁾ سنة 143هـ من قبل الدولة العباسية التي كانت هي الأخرى تعترض أي فكر مخالف للفكر السني الذي يرى توريث الإمامة في البيت القرشي.

المبحث الرابع الإمامة الأباضية الثانية في عمان سنة 177هـ

تنصيب محمد بن عبدالله بن أبي عفان الخروصي الأزدي 177هـ

عندما حانت الفرصة للأباضية في عمان أرادوا عقد الإمامة لاحدهم بعد انتقال مركز الإمامة من مدينة صحار الساحلية إلى مدينة نزوى في الداخل للابتعاد عن مركز الخلافة العباسية من أجل حماية الإمامة الأباضية، فرشح موسى بن أبي جابر النزاري، محمد بن المعلى لها، إلا أن المعلى رفض الإمامة بسبب كرهه لقطع الشراء⁽¹⁶⁴⁾، الذي يعتبر من أرقى درجات الورع في الفكر الأباضي، وكره موسى أن يوليه الإمامة حتى يقطع الشراء⁽¹⁶⁵⁾⁽¹⁶⁶⁾، ثم "نظر علماء من أهل عمان في مدينة نزوى⁽¹⁶⁷⁾، واجتمعوا وتشاوروا، برئاسة موسى بن أبي جابر، فأرادوا عقد الإمامة لمحمد بن عبدالله بن عفان⁽¹⁶⁸⁾⁽¹⁶⁹⁾، وهو

⁽¹⁶²⁾ سالم بن محمد الرواحي، الإمامة والأئمة في عمان، ص 88.

⁽¹⁶³⁾ أبو قحطان، سيرة منسوبة له، السير والجوابات، ج 1، ص 121، أبو الحواري، سيرته لأهل حضرموت، ج 1، ص 359، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 93.

⁽¹⁶⁴⁾ (المعلى) رفض أن يكون إمامًا يُباع على الشراء وأن يكون إمامًا شاريًا.

⁽¹⁶⁵⁾ يذكر المقدسي أنه كان في مدينة نزوى التي تقع بحد الجبال، سلطان قوي لأنهم شراة عصاة، المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 93.

⁽¹⁶⁶⁾ الكندي، المصنف، ج 10، ص 84، الكندي، بيان الشرع، ج 68، ص 223.

⁽¹⁶⁷⁾ كانت صحار عاصمة لعمان، ومركزًا لإمامة الجلندي بن مسعود، ثم انتقل مركز الإمامة إلى نزوى وسط البلاد، سنة 177هـ، ولكنسون، صحار تاريخ وحضارة، ص 6، 7، انظر:

اندرو وليامسون، صحار عبر التاريخ، ص 17، وإن أسباب التحول من صحار إلى نزوى كان لأسباب قليلة في المقام الأول، ولكنسون، الإمامة في عمان، ص 293.

⁽¹⁶⁸⁾ هو محمد بن عبدالله بن أبي عفان، رجلاً من البحمد إلا إنه نشأ في العراق، قدموا به إلى عمان، السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 91، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج 2، ص 10.

⁽¹⁶⁹⁾ ابن رزيق، الشعاع الشائع باللمعان، ص 24.

من بيت الخروص⁽¹⁷⁰⁾ من بني اليحمد ولكنه كان غريباً عن البلاد حيث عاش في البصرة⁽¹⁷¹⁾ قدموا به ليتولى الإمامة⁽¹⁷²⁾ ولكن أهل عمان (رؤساء القبائل العمانية) الذين وصفهم أبو قحطان بأنهم رجال لهم أحدثة لا يؤمنون على الدولة⁽¹⁷³⁾، اجتمعوا وكل واحد منهم يرى أنه الأولى بالإمامة⁽¹⁷⁴⁾، وهذا مؤثر على أن قيام الإمامة الأباضية أصبح أمراً خاضعاً للتنافس والصراع بين اباضية عمان، واباضية البصرة، وأن ميزان القوة في عمان بدأ يختل بين أهل عمان الازديين من جهة وبين ممثلي أهل الحل والعقد النزوانيين العاقدين لمحمد بن عفان من جهة أخرى، وعلى رأسهم "موسى بن أبي جابر الذي قلق لئلا يتربع على منصب الإمامة أحد من أهل عمان خوفاً من أن ينشأ تنازع بينهم، ويجبرون الإمام على اقتسام السلطة"⁽¹⁷⁵⁾، مما دفع موسى بن أبي جابر لوضع خطة⁽¹⁷⁶⁾ يبعد بها هؤلاء المتنافسين، بصفته ممثل لهيئة الحل والعقد والمرجع السياسي والمذهبي للإمامة، "ف عقد الإمامة لمحمد بن عفان على الشراء"⁽¹⁷⁷⁾، ويصف أبو قحطان خطة موسى بن أبي جابر أنها جاءت "خوفاً على الدولة رئيساً من أهل عمان كانوا حضروا أن يغلبوا على الأمر، ولا يكون للمسلمين قول وتقع الفتنة"⁽¹⁷⁸⁾، وكعادة مؤرخي الأباضية في كتاباتهم الحديثة يبررون تلك الأحداث المخالفة للنظرية فيها هو الجعيري مؤرخ معاصر يبرر هذه الخطة في التنصيب بقوله: أن الأباضية يمرون بطرف انتقالي حرج⁽¹⁷⁹⁾.

ولكن هذه التقسيم كان مطمئن لهؤلاء المتنافسين الذين اجتمعوا عند موسى بن أبي جابر، ومن خلال تعليق السيابي على تلك الأحداث يتضح لنا نوع الصراع ودوافعه حيث يذكر "كان ابن أبي عفان من أهل العراق، والمعنى أنه غير عماني، قدموا به إلى عمان يدل على أنه وقع بينه وبينهم تعارف على هذا الأمر، وأن يصل عمان ويولوه الإمارة فيها وكأنهم تخيلوا فيه كفاءة، فلذلك جاءوا به من عمان لبياعوه

(170) محمد السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، ص 65.

(171) الرواحي، الإمامة والأئمة في عمان، ص 97.

(172) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج 2، ص 10، الرواحي، الإمامة والأئمة في عمان، ص 95.

(173) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 121، انظر: ابن رزق، الشعاع الشائع باللمعان، ص 24.

(174) السيابي، إزالة الوعاء، ص 48.

(175) عبدالرحمن بن سليمان السالمي، العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية، مجلة نزوى، مجلة فصلية، ثقافية، العدد 30، إبريل 2002م. تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر، سلطنة عمان، ص 31.

(176) الخطة، "قال موسى: قد ولينا ثلاثاً قرية كذا وكذا، وولينا ثلاثاً قرية كذا وكذا، حتى عدد الذين يخافهم، وولينا ابن عفان نزوى وقريات الجوف، واحسب أنه قال: حتى تضع الحرب أوزارها، فقال له بشير بن المنذر: كنا نرجو أن نرى ما نحب فأرأينا ما نكره، فقال له موسى: ما فعلنا إلا ما تحب، ثم أعلمه أنه أراد أن يخرجهم من العسكر ويفرق بعضهم عن بعض، فلما خرجوا من نزوى كتب موسى في آثارهم فعملوا قبل أن يصلوا القرى التي ولاهم موسى" أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 121، 122، وعدد السيابي بعض الذين ولاهم موسى تلك الولايات "قال: لمحمد بن المعلى وليناك صحار وما يليها، وقال لمحمد بن عفان: وليناك القريات وبقيّة الجوف فرضى كل موضعهم" السيابي، إزالة الوعاء عن أبو الشعثاء، ص 48.

(177) الكندي، بيان الشرع، ج 68، ص 234.

(178) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 121، 122.

(179) الجعيري، التجربة الاباضية، ص 90.

على الإمامة⁽¹⁸⁰⁾، إذاً أساس الخلاف هو قلق من طرف يمانية عمان من استحواذ نزارية عمان على الإمامة الأباضية الثانية، بفرضهم لمرشح أزدي من العراق، هكذا ظهر لنا جلياً نوع التنافس وأسبابه في نزوى مقر الإمامة الجديد، والذي اضطر معه موسى أن يلجأ للحيلة، لتفريق اليمانية حفاظاً على الإمامة بعيداً عن التعصب القبلي اليماني العماني، ويذكر البسيوي المتعصب لليمانية "ولا وجدنا أحداً يتولى محمد بن عفان من أهل الدعوة"⁽¹⁸¹⁾.

واختلف كتاب السير الأباضية في أمر بيعة موسى لابن أبي عفان، فهناك من رأى أنها بيعة دفاع، وهناك من رأى أنها ليست بيعة، وإنما تكليف لإمرة الجيش⁽¹⁸²⁾، ولكن من المعلوم أنه لا يوجد تكليف لإمرة جيش بدون إقامة الإمامة في الفكر الأباضي، وهذا الاختلاف بين كتاب السير يجعلنا نرى ما ذهب إليه السالمي بقوله: "قال موسى: لمحمد بن عفان بعد توليته نزوى اقطع للناس الشراء، فقطع حتى قوى أمره، ولما قوى الأمر، أمره فأرسل إلى القرى الولاية وعزل كل من كان ولاه، وقامت دولتهم في أول شوال سنة 177هـ"⁽¹⁸³⁾، مما يؤكد أن موسى عقد الإمامة لابن عفان وبايعه على الشراء لا على الدفاع، لأن موسى عندما تم القضاء على ولاية راشد الجلنداني، رشح ابن المعلى للإمامة، إلا أن ابن المعلى رفض لكرهه الشراء مما جعل موسى يعقد الإمامة لابن عفان⁽¹⁸⁴⁾، أي لمن يقبل بالشراء، والمصادر لم تذكر أن ابن عفان كره الشراء، وهذا شرط من العاقد موسى بن أبي جابر للمعلى، فإذا كانت بيعة ابن عفان بيعة دفاع لكان موسى قد عقد للمعلى الذي رفض الشراء، ولم يكلف نفسه بالبحث عن إمام غيره يقبل الشراء، أو إذا كانت إمرة جيش، لكلف موسى المعلى بها، ولم يكلف نفسه بالبحث عن إمام آخر، خلاصة ذلك أن ابن عفان كان إماماً مبايعاً على الشراء، ولم يكن كما ذهب بعض كتاب السير الأباضية بأن موسى كلفه بإمرة الجيش، أو بايعه على الدفاع، وكل ذلك إسقاطات من قبل بعض العلماء المتأخرين عن تلك الأحداث لتبريرها كابن بركة وأبو المؤثر.

ومن نتائج شدة الاختلاف حول تولية الإمامة في عمان لمن هو ليس من أزدي عمان، إن ابن عفان كان مصيره العزل من الإمامة، وحاول اليمانية في عمان تبرير هذا العزل بطريقة استبعدوا فيها أن يكون

(180) السالمي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص10.

(181) البسيوي، سيرته السؤال، السير والجوابات، ج2، ص100.

(182) يرى ابن بركة "أن محمد بن عفان لم يكن إمام شراء بل كان أمير جيش مؤمراً للنهي فهو كالوكيل للمسلمين" ابن بركة، كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص394،

بإيعه المسلمون حتى تضع الحرب أوزارها من عمان، والأمر شورى بين المسلمين لا يجهلون فضل الشورى" أبو المؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص71، بينما البسيوي لم ينف على رأى محدد واكتفى بتبرير العزل بطرح آراء البعض حول بن عفان قائلاً "لم يقل أحد أن بن عفان كان إمام عدل متقفاً عليه، وإنما قال بعضهم: إمام دفاع إلى أن تضع الحرب أوزارها، وقال آخرون: كان أمير جيش وليس بإمام، ولم يجتمعوا على إمامته، البسيوي، سيرته السؤال، السير والجوابات، ج2، ص100.

(183) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص90، انظر: المنذري، صحار تاريخها السياسي والحضاري، رسالة ماجستير، ص81.

(184) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص91، الكندي، المصنف، ج10، ص84.

ابن عفان إمامًا شاريًا، بقولهم: "وحاشا للمسلمين أن يعزلوا إمامًا شاريًا، يولوا عليه إمامًا بغير حدث" (185)، لأن إمام الشراء لا يعزل في الفكر الإباضي إلا بأعذار محددة، مثل ذهاب عقله، وأرادوا بذلك أن يكون العزل مشروعًا ومتوافقًا مع النص النظري للإمامة في الفكر الإباضي، فذهبوا إلى أن ابن عفان كان أميرًا للجيش، وإمام دفاع لأن المبايع على الدفاع تنتهي إمامته بزوال دوافع عقدها، وذكر فقهاء الإباضية في السير أن أسباب عزله لما اظهره من أمور حفا (186) فيها، وجعل يستخف بحقوق أشياخ المسلمين، ويفسق عليهم والمشهورين فيهم، وأن به قساوة وجفوة تجاه رعيته (187)، وقد عزل بهذه الخصال (188)، ولكن من ذكر ذلك لم يذكر امثلة لتلك الأمور، بينما ذكر ابن بركة "وجدنا محمد بن عفان اتفق عليه المسلمون، ثم أخرجوه وعقدوا للوارث، ولم يصح عليه حدث يخرج من الإمامة، فيحتمل أن يكونوا أخرجوه لحدث كان منه، علمه الخاص من المسلمين، ويحتمل أن يكونوا أخرجوه لا لذنب فعله، ولكن رأوا إخراجهم والاستبدال به أرجى وأصلح للدولة وانفع" (189)، ويرى أحد مؤرخي الإباضية الحديثين أن محمد بن عفان نحي من منصب الإمامة لأنه كان من الشراة الذين تدربوا في البصرة، ولم يكن عمانيًا (190)، وهذا يرجح أن اليمانية من أهل عمان كانوا يعارضون أن تكون الإمامة في غيرهم، وعندما عقدت لأزدي من العراق، وبترشيح من النزارية، وبالحيلة عزله عن الإمامة (191) واختلفوا في صفته لتبرير هذا العزل، ومن الملاحظ أن عزله تم بمشاركة الإمام الجديد بقولهم: "وقد خرج الوارث بن كعب، يريد العسكر مناظرًا محتجًا لابن عفان، إذ أرادوا عزله، وحضر موسى بن أبي جابر وهو شيخ كبير، نائم على سرير في العسكر، وقالوا: لموسى من إمامنا فقال: أنا إمامكم" (192) لتدارك الخلاف.

ونرى أن جماعة أهل الحل والعقد التي يمثلها النزارية وتمثل السلطة التنفيذية بدأت تفقد سيطرتها أمام قوة اليمانية التي تمثل السلطة السياسية والتي فرضت العزل، ووصف باحث إباضي هذا العزل بأنه "أول انقلاب سلمي سياسي في الإسلام، لم ترق فيه الدماء" (193) وهكذا انتهت إمامة محمد بن عفان التي بدأت

(185) ابن بركة، كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص394.

(186) أمور بالغ فيها، ابن منظور، لسان العرب، ج9، ط1، ص936.

(187) لم تذكر السير واقعة معينة حصلت بينه وبين الإباضية، تثبت ما اتهموه بها من غلظة، واستخفاف بمشائخ الإباضية، واكتفوا بذكر أنه كان غليظًا وقاسيًا، كما ذكر أبو المؤثر والبيسوي.

(188) أبوالمؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص71، الكندي، المصنف، ج10، ص66.

(189) ابن بركة، كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص393.

(190) عبدالرحمن السالمي، العلاقة بين الأئمة والعلماء، ص32.

(191) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص122.

(192) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص93.

(193) الريامي، الفكر السياسي عند الإمام السالمي، رسالة دكتوراه، ص179.

سنة 177هـ، وانتهت سنة 179هـ، وكانت مدتها سنتين وشهراً⁽¹⁹⁴⁾، ولم يعد له ذكر بعد العزل في السير والمصادر الأباضية.

وقد مر علينا عزل إمام اباضي من الإمامة في عمان، وهو الجلندي، ونلاحظ أن مسألة العزل من الناحية التطبيقية في الحالتين لم تكن واضحة الملامح، فعزل الجلندي كان بسبب رفته ورحمته، وعزل بن عفان كان بسبب قسوته وجفوته، وهذه أسباب لم تكن مؤثرة سلبياً على سير الإمامة وقيامها بواجباتها، ولا تستدعي التوبة، أو العقوبة، كما أن قيام هذه الإمامة في نزوى وترك مقر الإمامة الأول في صحار والقريب من مركز الخلافة العباسية مؤشر على اختلاف هذه الإمامة في التكتيك عن إمامة طالب الحق الذي اندفع باتجاه مركز الخلافة الأموية، في حين هذه الإمامة اتخذت اتجاهًا عكسيًا بالابتعاد قدر الإمكان عند مركز الخلافة للمحافظة على الإمامة والاكتفاء بحمايتها بعد قطع الشراء وإعلان الظهور.

تنصيب الوارث بن كعب الخروصي اليماني الأزدي 179هـ

توالى الأئمة من أبناء اليماني الأزديين العمانيين على هذه الإمامة وخاصة من البيت الخروصي الذين كان جل أئمة هذه الإمامة منهم، أولهم الوارث بن كعب الخروصي الذي تمت بيعته سنة 192هـ⁽¹⁹⁵⁾، وكان على رأس المجتمعين لتنصيبه النزاري⁽¹⁹⁶⁾ موسى بن أبي جابر، ولكن يبدو أن الوارث بن كعب يملك نفوذاً أقوى من نفوذ موسى العاقد للإمامة، فظروف التعيين والتنصيب التي لحقت بطريقة عزل الإمام محمد بن عفان، ومشاركة الوارث في عملية العزل تعطي انطباعاً بأن هناك ضغطاً من قبله على موسى بن أبي جابر، كما أوضحنا، ومن ثم تم التعيين للوارث بن كعب الذي لحق محمد بن عفان في العسكر لينظره ولحق بهم موسى ليطفئ نار الفتنة⁽¹⁹⁷⁾، "نزل الوارث إلى نزوى من العسكر، وأخذ موسى بن أبي جابر الإزكوي بيده فقدمه إماماً، وما علمنا أن أحداً من الناس عاب ذلك على الوارث"⁽¹⁹⁸⁾، ومن الملاحظ إن مصدر هذا الرضا من أهل عمان على الوارث بن كعب، ناتج عن عزل محمد بن عفان الخروصي اليماني الأزدي البصري، وتنصيب الوارث الخروصي اليماني الأزدي العماني، واستقرار الأمور لصالح أزد عمان فيها⁽¹⁹⁹⁾، فضمن اليمانية بذلك تلك العلاقة التي تربط قبائلهم التي يمثلها الأزد بعمان مع الفكر المذهبي الأباضي الذي منح لهم حكماً ذاتياً مستقلاً بعيداً عن دولة الخلافة، ووضعوا

⁽¹⁹⁴⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص83.

⁽¹⁹⁵⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص122، البيهقي، سيرة السؤال، السير والجوابات، ج2، ص100.

⁽¹⁹⁶⁾ غاب عن المجتمعين بشير بن المنذر النزاري (حامل العلم إلى عمان) الذي وافته المنية سنة 178هـ قبل تنصيب الوارث بن كعب بعام، تاريخ الوفاة مذكور عند السيابي، عمان

عبر التاريخ، ج2، ص17.

⁽¹⁹⁷⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص94.

⁽¹⁹⁸⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص94.

⁽¹⁹⁹⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص122.

حدًا للتنافس الذي ظهرت ملامحه منذ عامين فيما بينهم وبين أزد البصرة ونزارية الإقليم الذين اكتفوا بشغل منصب القضاء في الإمامة، حيث بقي موسى بن أبي جابر قاضيًا لعمان، وفي يده مهمة العقد والمبايعة وتنفيذ العزل للأئمة، وهذا الاحتكار الخروصي الأزدي العماني للإمامة، يعد تجاوزًا للتنظيم الفكري في الإمامة، حيث حصر الإمامة داخل بيت اليعمد من أزد عمان، دون غيرهم، حتى وإن كانوا أزدًا، فعلى الرغم من أن الوارث تمت مبايعته من قبل أهل الحل والعقد، إلا أن رواية خروجه منظرًا محتجًا على ابن أبي عفان تشير إلى اقحام نفسه في مسألة الإمامة حتى وإن كانت تتوفر فيه شروطها، مما جعل موسى يبايعه عليها، في مدينة نزوى التي أصبحت مركزًا للإمامة خلفًا لمدينة صحار، وظاهرًا فإن بيعته كانت متوافقة مع الاطار النظري في الاختيار والعقد والبيعة في الفكر الأباضي⁽²⁰⁰⁾، إلا أن التنافس ظهر بوجه آخر بين الأخوة الخروصيين أنفسهم، فمحمد بن كعب شقيق الإمام الوارث، تخلف عنبيعة أخيه⁽²⁰¹⁾، وربما كان ذلك التخلّف يدور في محور المنافسة على الإمامة، وإلا ما الذي يجعل أخاه شقيقه يرفض مبايعته؟ لقد استمر الإمام في إمامته بسيرة حسنة عند الأباضية في عمان، وختمها بموقف بطولي⁽²⁰²⁾، مات على أثره غرقًا في سيل وادي كلبوه من نزوى، ودامت عقدة هذا الإمام زهاء "اثنتي عشرة سنة وستة أشهر"⁽²⁰³⁾، وخلفه خروصي آخر على الإمامة.

تنصيب غسان بن عبدالله الخروصي الأزدي إمامًا للأباضية 192هـ

اجتمع بعض⁽²⁰⁴⁾ من الأباضية بعد غرق الإمام الوارث، ومنهم سليمان بن عثمان⁽²⁰⁵⁾، تلميذ موسى بن أبي جابر⁽²⁰⁶⁾ الذي قال: لمساعدة بن تميم⁽²⁰⁷⁾، نكتب إلى أهل السر⁽²⁰⁸⁾ يأتون، فردّ عليه مسعدة قائلاً: إنما تريد أن تؤخر هذا الأمر حتى يجتمع غوغاء الناس فيختلفوا علينا، ولكننا نقطع الأمر"⁽²⁰⁹⁾،

(200) انظر: البسيوي، سيرته السؤال، السير والجوابات، ج2، ص87، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص94.

(201) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص94.

(202) وذلك عندما حوضر المحبوسين في إمامته بالسيل فأمر بإطلاقهم، فلم يجسر أحد أن يعضى إليهم خوفًا من الوادي، فقال الإمام: أنا أنزل فهم أمانتي وأنا المسئول عنهم يوم القيامة، فمضى إليهم مع جماعة من أصحابه فغمرهم الوادي مع المحبوسين، ومات الإمام عام 192هـ، الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص121.

(203) الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص121.

(204) أبو عثمان سليمان بن عثمان ومساعدة بن تميم والأزهر بن علي، وعلي بن عزة، وجعفر بن زياد، وغيرهم ممن عاصر الإمام غسان بن عبدالله، واستقام الأمر بهم، منير بن النير، سيرته إلى الإمام غسان بن عبدالله، السير والجوابات، ج1، ص252.

(205) أبو عثمان سليمان بن عثمان كان قاضيًا للإمام الوارث بن كعب، وأصبح قاضيًا للإمام غسان بن عبدالله، وهو من تلاميذ موسى بن أبي جابر، من عقر نزوى، جميل السعدي، قاموس الشريعة، ج8، ص358، كان سليمان بن عثمان من فقهاء أهل زمانه، الكندي، بيان الشرع، ج10، ص76.

(206) ولكنسون، الإمامة في عمان، ص293.

(207) لمساعدة بن تميم فقيه عاش في القرن الثاني الهجري كان له رأى في رد المطلقة واختلف فيه مع أصحابه، الكندي، بيان الشرع، ج53، ص139.

(208) أهل السر هم أهل مدينة عبري الحالية بسلطنة عمان، وتسمى أرض السر والعبريين هم من أعرق قبائل الأزد اليمانية القحطانية، تنسب إلى ولدها الهمام عبرة بن زهران بن نمالك بن نصر بن أزد، استوطنوا أكبر قرى الظاهرة عبري، يذكر الشاعر أبو مسلم البهلوي أين اليعاقب أرض السر ملكهم، ومن مفاخرهم للفخران أركان، مجد السالمي، نهضة الأعيان، ص45، 123.

(209) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص99، انظر: السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص37.

هذا الموقف يذكرنا بما حصل مع موسى بن أبي جابر عندما أراد أن يبايع لمحمد بن عفان، ولكن سبقه واجتمع عليه قادة القبائل مما اضطره للجوء للحيلة لتفريقهم، وهذا ما عناه مسعدة عندما رد على سليمان، يطلب منه عدم تأخير الأمر، مما يشير إلى أنه من الصعب الاتفاق على ترشيح إمام يقوم بأمر الإمامة في عمان، خاصةً بعد غياب أهم عنصرين من حملة العلم، ومن أهل الحل والعقد البارزين، وهما بشير بن المنذر النزاري، الذي توفي سنة 178هـ، وموسى بن أبي جابر النزاري، الذي توفي سنة 181هـ، وعلى ذلك أصبح تنصيب إمام أمرًا يكاد يكون مستحيلًا بين علماء اليمانية بعمان، ويرى السيابي تحذير مسعدة لسليمان من اختلاف الناس يتعلق ببعض منهم كهارون بن اليماني الشعبي⁽²¹⁰⁾ الذي اشتهر في إمامة المهنا بن جيفر فيما بعد⁽²¹¹⁾ بمخالفته للاباضية، وهكذا "انفق الاثنان على هذا الرأي، وبدون علم البعض اختاروا غسان بن عبدالله الخروصي اليماني الأزدي، الذي كان يشغل منصب الوالي على صحار في عهد الإمام الوارث⁽²¹²⁾، وعقدوا له بالإمامة "وتمت مبايعته في ذلك المشهد بعد وفاة الإمام الوارث مباشرة وفي نفس اليوم سنة 192هـ"⁽²¹³⁾، ولا نعلم حقيقة أسباب تواجده في نفس اليوم الذي توفي فيه الإمام الوارث بالوادي القريب من نزوى وهو يشغل منصب الوالي على صحار في إمامة الوارث، فربما كان وجوده مصادفة في ذلك التوقيت في نزوى، والخلاصة هي أن البيعة بهذه الطريقة تشير الرواية إلى أنها كانت "بنقرد من سليمان ومسعدة بنزوى، دون مشورة لأهل السر اليمانية (في مدينة عبرى)، فاستعجلوا بقرارهم حتى يجد البقية فيما بعد الأمر مقضيًا ومنتهيًا"⁽²¹⁴⁾، ويبدو أن النزارية بزعامة سليمان كانت لا تريد أن تخسر نفوذها السياسي السلطوي أمام القبائل اليمانية، بعد وفاة ممثليها، مما جعلها تتسرع وتتخذ القرار باختيارها إمام من اليمانية وتنصيبه بهذه السرعة، وحسم أمرها بهذه الطريقة، لتحفظ النزارية بموقعها في الإمامة من حل وعقد كما بينا سابقًا، فوق الاختيار على غسان وهو من بيت الخروص من بني اليماني أزد عمان، ونلاحظ أن سلسلة اليماني الأزدي في الإمامة مستمرة من نفس القبيلة، لكن بعيدًا عن التوارث الأسري من الأب للابن، أو للأخ، فالإمام غسان أزدي يحمدي خروصي خلفًا للإمام الوارث

⁽²¹⁰⁾ هارون اليماني له سيرة إلى الإمام المهنا بن جيفر في شأن محمد بن محبوب، والواضح من خلال ما ورد في السيرة أنهما كانا مختلفين وتبرأ من بعضهما البعض، السير والجوابات، ج1، ص325.

⁽²¹¹⁾ (السيابي، عمان عبر التاريخ، ج1، ص216.

⁽²¹²⁾ (الكندي، بيان الشرع، ج48، ص341، ناصر الندابي، سيرة منير بن النير، ص28.

⁽²¹³⁾ (الرواحي، الإمامة والأئمة في عمان، ص107.

⁽²¹⁴⁾ (السيابي، عمان عبر التاريخ، ج1، ص216.

الأزدي اليعقوبي الخروصي، وذكر الأباضية أنه "لم ينكر إمامته أحد من أهل الحق"⁽²¹⁵⁾، هذه العقدة التي دامت زهاء خمس عشرة سنة وسبعة أشهر، وتوفى في ذي القعدة سنة 207هـ، بسبب المرض⁽²¹⁶⁾.

تنصيب عبد الملك بن حميد الأزدي 207هـ

لم تتحدث المصادر الأباضية⁽²¹⁷⁾ عن كيفية اختيار عبد الملك بن حميد ليكون إماماً لهم، ولم تذكر مَنْ قام بالبيعة والعقد له من العلماء، فقط اكتفى البسيوي في سيرته بالقول "اجمع المسلمون على إمامة عبد الملك بن حميد، وولايته، وبايعوه على إقامة الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"⁽²¹⁸⁾، ولم يحدد متى كانت تلك البيعة، ولكن يبدو أن هناك اختلافاً على توقيت البيعة لهذا الإمام بالإمامة، عند بعض مؤرخي الأباضية الحديثين، كالسالمي الذي ذكر تاريخين للبيعة، بيعة تمت له في شوال سنة 208هـ، وبيعة تمت له في ذي القعدة من سنة 207هـ⁽²¹⁹⁾، ولم يعلق على هذا الاختلاف، ولم يرجح تاريخاً محدداً، بينما ابن رزيق ذكر إن البيعة له تمت في شوال سنة 208هـ⁽²²⁰⁾، وأن وفاة الإمام غسان كما أسلفنا الذكر كانت في ذي القعدة سنة 207هـ، مما يشير إلى أن الإمامة في عمان بقيت بدون إمام لمدة سنة ما بين وفاة الإمام غسان وتولي عبد الملك للإمامة، واستبعد ولكنسون⁽²²¹⁾ أن يكون غسان توفي سنة 207هـ، وإن تنصيب عبد الملك تم في السنة التي تلتها، ويرى عبدالرحمن السالمي خلاف ذلك بأن الدولة الأباضية في هذه الفترة بقيت تحت سيطرة العلماء⁽²²²⁾، إلى أن وقع اختيارهم على عبد الملك بن حميد، لكن هل كان الوضع يسمح بإبقاء الإمامة طوال هذه الفترة بدون تولية إمام؟ خاصة وأنه قد سبق وأن رأينا عندما توفي الإمام الوارث استعجلوا في تنصيب إمام آخر تحسباً من اجتماع قادة القبائل وسيطرتهم على الإمامة، ولا نعتقد أن تبقى الإمامة بدون إمام كل هذا الوقت، وبدون سبب واضح، وكما أسلفنا أن المصادر لم تذكر العلماء الذين بايعوا لعبد الملك فالحارثي المؤرخ الأباضي الحديث رأى خلاف ما ذكره السالمي والسيابي وابن رزيق، فذكر "كانت بيعة الإمام عبد الملك بعد موت الإمام غسان بيوم واحد، سنة 207هـ بنزوى، وكان على رأس العلماء المبايعين يومئذ موسى بن علي بن موسى بن أبي جابر"⁽²²³⁾، ونحن نرجح ما ذكره الحارثي بأن البيعة كانت مباشرة بعد وفاة غسان بيوم واحد في سنة

(215) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص37.

(216) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، 103، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص69.

(217) المصادر الأباضية كالسير والجوابات وغيرها لم تذكر شيئاً، وذلك خلاف المراجع الأباضية وغيرها التي فصلت كيف كان اختياره ومتى.

(218) البسيوي، سيرته في السؤال، السير والجوابات، ج2، ص87.

(219) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص109، انظر السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص71.

(220) ابن رزيق، الشعاع الشائع باللمعان، ص38.

(221) ولكنسون، الإمامة في عمان، ص338.

(222) عبدالرحمن السالمي، العلاقة بين الأئمة والعلماء، ص32.

(223) الحارثي، العقود الفضية، ص254.

207هـ، ونستبعد أن تكون الإمامة قد بقيت بدون إمام، وأنها بقيت تحت سيطرة العلماء كما أشار عبدالرحمن السالمي، في ظل هذا التنافس القبلي الأزدي على الإمامة، ومع وجود الطرف النزاري الممثل لهيئة الإمامة بالحل والعقد والبيعة بقيادة موسى بن علي، خلفاً لسابقيه من النزارية في قيادة الإمامة بنزوى، فكل هذه الأمور لا تتوافق مع بقاء الإمامة بدون إمام في نزوى لقربة العام، لذلك لم يتأخر النزارية بقيادة موسى بن علي، في تنصيب إمام بنزوى، بعد وفاة الإمام غسان، ووقع الاختيار على "عبدالملك بن حميد من بنى علي بن سودة الأزدي"⁽²²⁴⁾، فهو ليس من بيت الخروص، ولكن كالعادة لم يخرج الإمام عن سلسلة القبائل الأزدية القحطانية العمانية بحيث لم تتقطع هذه السلسلة بدءاً من محمد بن عفان، بإمام جديد لا من داخل عمان ولا من خارجها، وهذا يذكرنا بسلسلة الإمامة في قریش، التي لا تختلف في تسلسلها كثيراً عن سلسلة الأزد بعمان إلا في كون الإمامة الأباضية في عمان خلت حتى الآن من ولاية العهد والنظام الوراثي المتبع عند بنى أمية وبنى العباس، وقد تمت البيعة له على الشراء⁽²²⁵⁾، ويبدو أن سيرة هذا الإمام كانت محمودة من قبل الأباضية وعلمائهم كما ورد في السير باتباعه أثر السلف⁽²²⁶⁾.

محاولة عزل عبدالملك بن حميد

من الملاحظ أن علماء الأباضية بعمان، باعتبار أنهم المرجع المذهبي والسياسي في الإمامة كما نصت النظرية، فكان لهم دور في السيطرة على مؤسسة الإمامة، بالعمل على تقييد الحرية المطلقة للأئمة اليمانية، ومراقبتهم وتوجيههم، بقصد منعهم من الاستبداد والتسلط والوقوع في الأخطاء التي تتعارض مع مبادئ الفكر الأباضي، وقد تكون لهم تأثيرات سلبية على الإمام والإمامة أكثر من التأثير الإيجابي، وأحياناً يحدث العكس فيكون التأثير الإيجابي أكثر من السلبي، فعندما أرادوا عزل الإمام عبدالملك عن الإمامة ذكر أبو قحطان "بسبب ضعفه أصابته وزمن، ودخل عقله نقصان فتشاور الأباضية في عزله"⁽²²⁷⁾، ولم يحدد من هم المتشاورون ولكن "كان بزمه الكثير من العلماء"⁽²²⁸⁾، أبرزهم موسى بن علي، الذي وصفه السيابي، قطب الرحي وعمدة الدولة⁽²²⁹⁾، ويضيف السيابي من ضمن

⁽²²⁴⁾ ابن دريد، الاشتقاق، ص 54.

⁽²²⁵⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج 2، ص 71.

⁽²²⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 123.

⁽²²⁷⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 123.

⁽²²⁸⁾ مثل هاشم بن غيلان من بنى هميم من سيجا من اعمال سمائل الحالية، وهو من كبار علماء الاباضية، وعمر بن الأخنس، وعزان بن الصقر، وهاشم بن الجهم، والأزهر بن

علي، وسعيد بن جعفر "الشقصي، منهج الطالبين، ج 1، ص 621.

⁽²²⁹⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج 2، ص 78.

العلماء البارزين هاشم بن غيلان⁽²³⁰⁾، ومع أن النظرية الأباضية في الإمامة وضحت الأسباب التي تسمح للأباضية بعزل الإمام الشاري من الإمامة، منها الإصابية بنقصان العقل، بالإضافة إلى ما ذكر أبو المؤثر عن عبد الملك بن حميد بقوله: "كان قد ضعف وسقط وثقل منه السمع، والبصر، إلا أنه قد كان يسمع ويبصر الشيء، وكانت ضعفته أشد من ضعفة الصلت بن مالك"⁽²³¹⁾، ولكن موسى بن علي، "كبير العلماء في نزوى، وشيخ الدعوة الأباضية في إمامة عبد الملك، وقاضي الإمامة، وصاحب السلطة التشريعية والسياسية في الإمامة، رفض عزل الإمام عبد الملك عن الإمامة"⁽²³²⁾، لأنه لم ير أن تلك العاهات تقضي بعزل هذا الإمام من الإمامة، وأشار عليهم بأن إمامة الإمام ثابتة، وعليهم أن يحضروا العسكر، ويقيموا بالدولة"⁽²³³⁾، وبقي الإمام في بيته لم يعزلوه حتى مات وهو لهم إمام⁽²³⁴⁾، ويبدو أن إصرار موسى بن علي على بقاءه وتجاوزه لما جاء في الفكر النظري للإمامة⁽²³⁵⁾ - لو كان الإمام به نقصان في العقل، لأنه في أحوال الضعف الأخرى يخضع فيها العزل لمشئئة العلماء والفقهاء - يعود لقوة الدور القيادي لعلماء النزارية في حماية الإمامة، لذلك لم تسع النزارية للجلوس على كرسي الإمامة واكتفت بمراقبة الأئمة ومحاسبتهم وقيادة الإمامة من خلال الصلاحيات المطلقة لهيئة الحل والعقد في التشريع داخل الإمامة من قبل نظرية الإمامة الأباضية، لأن هذه الفئة لها السلطة العليا فهي لا تُحاسب إذا عزلت من رأيت عزله، ولا تُحاسب إذا نصبت من رأيت نصبه، بينما الإمام مُحاسب من قبلها على كل أمر تراه هذه الفئة يعوق قيام الإمامة بواجباتها، فكان اجتهادًا من موسى بن علي رأس القيادة النزارية الحازمة التي تكفلت برعاية هذه المؤسسة بكاملها من خلال الصورة التشريعية التي منحتها لها النظرية الأباضية في الفكر السياسي، وهذا الدور كان دورًا إيجابيًا لحماية الإمامة من قبله، كما أن بقية العلماء المطالبين بعزل الإمام، لم يتجاوزوا الفكر النظري للإمامة باختيار إمام آخر بحجة أن هذا الإمام معزول في نظرهم، لتلك الأعداء التي رأوها مسوغة لعزله، لأن الفكر النظري يرفض إقامة إمامين في المصر نفسه، ورضوا بقرار موسى بن علي⁽²³⁶⁾ الذي رفض عزل الإمام، إلى أن توفي الإمام عبد الملك بن حميد في رجب سنة 226هـ، وكانت مدة إمامته ثمانية عشر سنة وسبعة أشهر⁽²³⁷⁾.

(230) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص78.

(231) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص109.

(232) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص73.

(233) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص123، الكندي، المصنف، ج10، ص239.

(234) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص123.

(235) يذكر أن المنذر بن بشير بن المنذر كان من مناصري عزل الإمام عبد الملك بن حميد، ذكر أبو الحسن البسيوي "أنه قال: هذا الشاب يصعدنا إذا لم يعزل الجبل"، وكان يقصد بالشاب موسى بن علي المسير للإمامة والجبل هو الإمام عبد الملك، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص110، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص73.

(236) من الملاحظ أن النزارية بقوة نفوذها في الإمامة من خلال الدور الذي لعبته، استطاعت أن تحافظ على الإمامة، بسلطتها التشريعية التي وقفت بها مقابل الادعاءات الشرعية والقانونية المنادية بتطبيق النظرية، وذلك يعود لاختلال ميزان القوة بينهما، فذات الأقل نفوذًا، ادعت للأقوى نفوذًا، وذات النفوذ الأقوى باجتهادها ودورها الفاعل في الإمامة، رأت أن

تنصيب المهنا بن جيفر الخروصي اليعمدي الأزدي 226هـ

عادت إمامة الظهور الأباضية في عمان لتنصيب الأئمة من بيت الخروص من اليعمد، ولم تسجل السير حتى هذه الفترة من خلال رواياتها حرصاً من الخروص على تقلدها غير ما سبق وأوضحناه بخصوص الوارث بن كعب الخروصي الذي ضغط على موسى بن أبي جابر، ولم نجد في السير ما يشير بأن الأباضية في عمان اختارت إماماً ورفضت الإمامة إلى الآن، فكل من يقع عليهم الاختيار فيما سبق وافقوا على البيعة والعقد، فمن الواضح أن الخروص الأزديين كانوا يرغبون في هذا المنصب رغبة قوية، كما أن موسى بن علي الشخصية الفذة بين العلماء كانت لا تزال موجودة في نزوى بعد وفاة الإمام عبدالمك، فقام بتقديم ومبايعة المهنا بن جيفر الخروصي اليعمدي الأزدي سنة 226هـ، في اليوم الذي توفي فيه الإمام عبدالمك⁽²³⁸⁾، بعد "أن شاور الأباضية، فبايعوه على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف"⁽²³⁹⁾، وهكذا ظهر الدور القيادي لموسى بن علي الذي ربط الإمامتين بهذه السرعة، فكانت الأخيرة امتداد لنفوذ الإمام السابق في الإمامة السابقة، وقام بإعادة سيناريو التنصيب فلم يخرج الإمام الجديد عن السلسلة العمانية الخروصية اليعمدية الأزدية التي حظيت بكرسي الإمامة، وهذا يشير إلى أن التطبيق العملي للإمامة في عمان يقر بالفكر القبلي والاقليمي الأزدي، من قبل كلا الطرفين اليماني والنزاري، بل وبترشيح من النزارية، مما يشير إلى أن النزارية لم تكن تسعى للتنافس على كرسي الإمامة بقدر ما كانت تسعى لوضع يدها على السلطة التنفيذية والتشريعية للإمامة، وأصحاب هذه السلطة لا يخضعون للمحاسبة ولا للمراقبة بعكس الإمام الذي منذ تقلده المنصب وهو محاصر من قبلها ومن قبل الشراة، ولكن "كان المهنا رجلاً مهيباً، وكان له حزم"⁽²⁴⁰⁾ وضبط في رأيه"⁽²⁴¹⁾ فتميز هذا الإمام بهيبة أحاط بها نفسه، والتي مردها قوة شخصيته، فحمته كثيراً ممن يحيط به من الشراة، وتفاصيل ذلك في محاولة عزله ورفضه للعزل.

تناقض ما جاء في النظرية التي نصت على أن عجز الإمام عندما يكون له تأثير سلبي على مجريات استمرار الإمامة وقيامها بواجباتها، يجب عزله، وأثبتت العكس عملياً بسير الإمامة إيجابياً وعلى أكمل وجه والإمام عاجز تماماً وبفعله نقصان كما ذكر أبو قحطان ولم يعزل، فهذا نرى أن بعض التجاوزات في تطبيق نظرية الإمامة في الفكر الاباضي عملياً على أرض الواقع، أتت بإيجابيات لصالح الإمامة، يثبت أن بعض بنود النظرية بها خلل ويمكن تجاوزه إذا أمكن وليس بالضرورة تطبيقها حرفياً، يذكر السالمي: فقال موسى بن علي: للإمام، لا ينبغي لنا تركه ولا قطع النصيحة عنك، وإن عرضت عن شيء من ذلك فاخترت عليه غيره، ولا يحسن ظننا بك، نرى أنك تنتظر لنفسك، كما ننظر لك، وتختار لها، كما نختار لك، وذلك قد يكون في وجوه، ولا يكون في أخرى" السالمي، في تحفة الأعيان، ص122، فهذا موسى يضع مسار الإمامة نصب عيني الإمام، الذي عليه أن لا يتجاوز سلطاته، وهو سبب مسيرة الدولة، واستمرارها مع ما كان بالإمام من عجز.

(237) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص111.

(238) الكندي، بيان الفرج، ج28، ص112.

(239) الكندي، المصنف، ج10، ص90.

(240) والحزم في الرأي يعني القطع بالرأي الشخصي عن المشورة، أو أن المشورة كانت محدودة جداً، ولكن الحزم عموماً كصفة في الإمام من الأمور المشروطة فيه، لإنفاذ الأحكام التي تتطلب ذلك الحزم والقوة، ولكن من شدة القوة المفرطة والممزوجة بالهبة من هذا الإمام، تحولت آراءه إلى آراء حازمة كما ذكر السالمي.

(241) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص129.

موقف العلماء منه ومحاولة العامة عزله

لقد كانت هناك معارضة من قبل العلماء على سياسة الإمام المهنا، وصلت إلى درجة أنهم شهدوا على أحداثه فستروا ما علموا وبرءوا منه في السرية وهذا تطبيق صحيح لنظرية الإمامة الأباضية التي تتوجب البراءة في السرية من الامام الذي لم يحدث حدثاً لم يشهده العامة من الرعية، ولم يكلفوا المسلمين علم ما وسعهم جهله⁽²⁴²⁾ بناءً على ما ورد في الفكر الأباضي بالستر على الأئمة وبقائهم في منصب الإمامة، مما جعل صوت هذه المعارضة في البداية خافتاً، ولم يظهر علناً، ومن هؤلاء العلماء محمد بن محبوب، وبشير بن المنذر⁽²⁴³⁾ اللذان برئا من المهنا في السرية حتى مات، ولم يصرحا بها⁽²⁴⁴⁾، عملاً بالنظرية التي نصت على البراءة من الأئمة في السرية، ولكنهما صرحا ببراءتهم منه بعد موته، في محاولة للتشهير بحدث الإمام وإعلان البراءة منه علناً، إلا أن أبا المؤثر الصلت بن خميس تدخل ومنع محمد بن محبوب وأصحابه من التشهير بالإمام⁽²⁴⁵⁾، ولا يوجد تفسير لإعلانها بعد وفاته إذا كان الفكر ينص على البراءة في السرية من الأئمة إلا إذا كان ذلك يعود إلى قوة شخص الإمام المهنا التي كان لها دور كبير في إسكات هذه المؤسسة المحيطة به من العلماء النزارية واليمانية، فلم يسع هؤلاء الخاصة حتى استتابت من أحداثه التي رأوها منه، ولم يسعهم الاعتراض على قراراته، فتحاشاه العلماء وبقي على رأس الإمامة بأحداثه كما نصت النظرية، ولكن كانت هناك محاولة عزل للإمام من جماعة من الرعية وهم ليسوا من طبقة العلماء فتجروا وطلبوا هذا الحق من موسى بن علي وربما كان ذلك بعد ان علموا بحدثه، وعلى الرغم من أن الفكر الأباضي ينص على إبعاد الرعية عن عزل الأئمة، فكانت حجتهم "بأنه أسن وضعف، مطالبين بتعيين إمام جديد اضبط وأقوى على الأمر منه"⁽²⁴⁶⁾، ويشير هذا الطلب إلى أمر مهم، وهو التناقض في حجة العزل بأن الإمام ضعف عن الربط والاضبط، في حين أن الحقيقة تكمن في أنهم من خشيتهم منه اتوا بطريقة خفية وغير مباشرة لعزله، وهذا مؤشر قوى على أن الإمام يتحلى بالقوة

⁽²⁴²⁾ الكندي، بيان الشرع، ج3، ص263، 264.

⁽²⁴³⁾ من الملاحظ هناك خلط بين أسماء وكنى الشخصيات البارزة العمانية في السير والكتب الاباضية، خاصة فيما يتعلق ببشير بن المنذر رجل من بني نافع من بني سامة النزارية من عقر نزوى وهو حامل العلم إلى عمان زمن الجلندى، ويسمى الشيخ الكبير، وهو جد بنى زياد من بني سامة بن لؤي بن غالب، الشقصي، منهج الطالبين، ج1، ص620، وابنه المنذر بن بشير الذي طالب بعزل الإمام عبدالملك بن حميد، وحفيده بشير بن المنذر بن بشير بن المنذر وهو والمعني هنا (الحفيد) ببشير بن المنذر، وليس الجد ببشير بن المنذر فهذا الأخير "حامل العلم إلى عمان زمن الجلندى بن مسعود سنة 132هـ، توفي في سنة 178هـ" السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص17، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص93، فمن المؤكد أن هذه الشخصية المذكورة الآن زمن الإمام المهنا هو (بشير بن المنذر) غير الشخصية الأولى حاملة العلم إلى عمان كما تنكر الكتب الاباضية، لأنه ليس من المعقول أن يعمر الجد ببشير بن المنذر من بداية القرن الثاني الهجري إلى عام 280هـ، وهو عام دخول محمد بن ثور والي العباسيين على البحرين، حيث ذكرت المصادر الاباضية هذا الاسم في تلك الأحداث، والغريب أن السيابي في مؤلفه طلاقات المعهد الرياضي ذكر أنه لا يعرف تاريخ وفاة ببشير بن المنذر النزواني، السيابي، طلاقات المعهد الرياضي، ص43، وفي مؤلفه عمان عبر التاريخ ذكر تاريخ وفاته، لكن ربما كتب مؤلفه طلاقات المعهد، قبل كتابته لمؤلفه عمان عبر التاريخ وفي فترة لاحقة توصل إلى تاريخ وفاة ببشير بن المنذر النزواني حامل العلم.

⁽²⁴⁴⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص130، 131.

⁽²⁴⁵⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص132.

⁽²⁴⁶⁾ الكندي، المصنف، ج10، ص239، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص124.

والحزم وكان مهابةً من رجال الإمامة ورعيته، ولم يتحقق هذا الطلب، لأن الإمام رفض العزل وعلى حد تعبيره أنه خَبِرَ أهل عمان جيداً، في ما جرت عليه طبيعتهم، وأخذ القضية بأن العزل أصبح عادة عندهم، فجاء على لسانه قائلاً لموسى عندما جاء ينظر حاله للعزل: "لئن أطعت أهل عمان على ما يريدون، لا أقام معهم إمام سنة واحدة، ولجعل لكل حين إمام ويولون غيره"⁽²⁴⁷⁾، ويؤكد ذلك السيابي بقوله: "وكان هذا الحال عند العمانيين، من الصفات اللازمة لهم"⁽²⁴⁸⁾ ولكن هل رفض الإمام المهنا للعزل هنا يعد تجاوزاً للفكر النظري للإمامة؟ يري بكير بلحاج "أن أساس الخلل في هذه المسألة يعود لنظرية الإمامة التي لم تحدد مقدار العزل الذي يعزل به الإمام، ويرى أن طول فترة الإمامة في عمان هي السبب في كثرة عزل الأئمة"⁽²⁴⁹⁾، بينما نرى نحن عكس ذلك، فالفكر النظري قد حدد مقدار العجز وهو بوصله إلى نقصان العقل وزواله، خاصة لو هذا النقصان يؤثر سلبيًا على تسويس الإمامة وقيادتها، كما أن الفكر حدد ذهاب القوة والضعف والوهن الحائل بين قيام الإمام بمهام الإمامة، ورعاية مصالح الرعية، وعجزه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك يختل شرط من شروط العقد عليه بالإمامة، فيعزل عنها، ونرى كذلك عكس ما ذكره بكير، أنه ليس للعزل علاقة بطول الإمامة وقصرها، لأن التطبيق العملي لأي نظرية إذا كان سليماً ومبنى على قواعد صحيحة، لا تؤثر فيه طول الفترة وقصرها، وإنما ظاهرة العزل أخذت كظاهرة طبيعية في المجتمع الأباضي العماني القبلي كما وصفه الإمام المهنا -رغم أن بعض المطالب بالعزل كانت تجري بشكل صحيح- ويرجع ذلك للأهواء واختلاف وجهات النظر، والتنافس الكبير بين علماء وفقهاء المذهب الأباضي وقبائلهم⁽²⁵⁰⁾ بعمان الذين ينتمون إلى الأزدي اليمانية، وإلى القبائل النزارية، وكثرة أعدادهم في هذا الاقليم، فهؤلاء لم يطالبوا بعزله لأنه أحدث ولكنهم تحججوا بضعفه في الوقت الذي كان فيه الإمام المهنا "رجلاً مهيباً وكان له حزم وضبط في رأيه"⁽²⁵¹⁾، فقد أحاط نفسه بهالة من القداسة التي عادة ما تكون عند الملوك، فهؤلاء متى ما طالبوا إماماً بالعزل بحجة أن عجزه يؤثر على مهامه، وجدنا أن إمامات أولئك الأئمة المطالبون بالعزل -ولم يتم عزلهم لأسباب كثيرة- استمرت في قيامها بمهامها ولم تتأثر على نحو ما تحججوا به من وجود العجز المؤثر، ونرى أن تأثيرات المطالبة بالعزل في إمامات الظهور في عمان على نحو ما ذكرنا، تتحقق

(247) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص124، الكندي، المصنف، ج10، ص240.

(248) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص111.

(249) بكير بلحاج، الإمامة عند الاباضية، ج2، ص592.

(250) سجلت السير والمصادر أحداثاً اختلف فيها العلماء وكان أشدها في زمن المهنا ما جرى بين محمد بن محبوب، وهارون اليماني، وكذلك الاختلافات كان بخصوص مسألة خلق القرآن، بين محمد بن محبوب ومحمد بن هاشم وغيرهم السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص130 وما قبلها، أئمة وعلماء عمان، السير والجوابات، ج1، ص308، 325، الكندي، بيان الشرع، ج3، ص220.

(251) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص123، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص82.

عندما تكون الإمامة هشة وضعيفة، ويتمثل هذا الضعف في الأئمة أنفسهم، وتتلاشى المطالبات بالعزل، عندما تكون الإمامة قوية وحازمة والمتمثلة في شخص الإمام، وكما رأينا لقد تحقق العزل كما أرادوا في إمامة الجلندي وإمامة ابن عفان الذي كان موقفه ضعيفاً شخصياً وقبلًا أمام أزد الاقليم العماني، ولم يحدث العزل ولم تتصدع إمامة الإمام عبدالمك لقة نفوذ المرجع الفقهي وصاحب الحل والعقد في الإمامة والمتمثل في موسى بن علي، وكذلك لم تتأثر إمامة المهنا والسبب هنا لقوة شخصية الإمام، التي فرضت نفسها بنفوذها، واستغنت عن دور هذا المرجع الفقهي والسياسي، فاستمرت الإمامة بعد مطالبتهم بالعزل وقام الإمام بمهامه المعتادة، واختل ميزان القوة عند علماء النزارية، لقوة اليمانية في شخص الإمام المهنا، الذي حزم سيطرته على الإمامة، مما جعل ولكنسون يصف هذا الوضع بقوله: "إن موسى أخطأ في تقدير الموقف عندما رشحه للإمامة، فالإمام استطاع أن يئأ بنفسه عن العلماء المتطفلين"⁽²⁵²⁾، وذلك في رد الإمام على موسى بن علي بقوله: لا تصغي لهم، ولا أذنت لك بالدخول لموضعي ولا استأذنتني⁽²⁵³⁾، وكأن الأمر لم يكن! ويبدو أن الإمام من خلال ذلك التغيير في هيكلة إدارة إمامته قد تعود على الحجة عن الرعية، وأرسل موسى ليقنعهم بعدم نجاح العزل بحجة الحجة، (لم آذن لك)، وهذا يعد في حد ذاته تجاوز للفكر النظري الأباضي، فالنظرية تنص على عدم احتجاب الإمام عن الرعية، وعليه متابعة أمورهم كل الوقت، في حين تميز المهنا بالحجة ليس فقط عن العامة بل حتى عن الفقهاء وأهل الحل والعقد وهم جزء من مؤسسة الإمامة، حتى وإن لم يحتجب حقيقة عن موسى بن علي، ولكنه يقنع رعيته باحتجابه عن فقهاء الإمامة فيه إشارة لسريان الاحتجاب في عهده، ولا نشاطر ولكنسون في تفسيره لتقديرات موسى بن علي بخصوص ترشيحه للمهنا، لأننا نرى أن موسى بن علي حتى وأن أُحجم دوره في الإمامة، إلا أنه من انصار الإمامات المتماسكة والقوية، ولم تذكر المصادر أي رده فعل له على سياسة المهنا.

وعلى أية حال لقد كانت هذه الإمامة مختصرة في شخص الإمام المهنا، الذي قاد الدولة بتلك الصرامة، وصفوة القول أن موسى بن علي، مؤسس الإمامة الأباضية وحاميها، والذراع الأيمن للإمامين عبدالمك والمهنا، توفي سنة 230هـ خلال هذه الإمامة، وبعد وفاته أصبحت هيئة الحل والعقد في الإمامة الأباضية في مراحل لاحقة متمثلة في ابنه موسى بن موسى، لكن هل استطاع كوالده تسيير الإمامة؟ والمحافظة على كيانه؟ أم لا؟

⁽²⁵²⁾ ولكنسون، الإمامة في عمان، ص294.

⁽²⁵³⁾ الكندي، المصنف، ج10، ص239، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص124.

لقد توفي الإمام المهنا متأثراً ب وفاة موسى بن علي بعد أن مرض كما ذكر السيابي، وذلك في ربيع الآخر سنة 237هـ، وكانت إمامته عشرة سنين وتسعة أشهر⁽²⁵⁴⁾.

تنصيب الصلت بن مالك الخروصي اليعمدي الأزدي 237هـ

بعد وفاة الإمام المهنا مباشرة تمت البيعة قبل غروب شمس ذاك اليوم، إلى الصلت بن مالك الخروصي بنزوي، ويشير الإمام الصلت من خلال كتابه إلى الجهور بن شيحة⁽²⁵⁵⁾ أنه كان مرغماً على قبول الإمامة، ونزل عند رغبة مرشحيه بقوله: "بليت بهذا الأمر من غير محبة مني فيه ولا طلب له، فقد طلب من طلب إليّ من أفاضل المسلمين وأهل الفقه في الدين، ورغبت في طلب الفضل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحق"⁽²⁵⁶⁾، هذا أول إمام يشير إلى أنه كان مرغماً على قبول الإمامة، ويذكر مؤرخو الأباضية أن الذين بايعوه كانوا مجموعة من العلماء وفقهاء الدعوة المشهورين وعلى رأسهم النزارية وهم بشير بن المنذر⁽²⁵⁷⁾، ومحمد بن محبوب بن الرّحيل، ومحمد بن علي القاضي⁽²⁵⁸⁾ والمعلّى بن منير، وعبيد الله بن الحكم، وكانوا المتقدمين في البيعة التي حضرها العديد من العلماء وغاب عنها البعض⁽²⁵⁹⁾ (260)، كخروج أبي المؤثر الذي راه الريامي بقوله: "إن خروج أبو المؤثر لغسيل ثوبه في تلك الأثناء يشير إلى أن وجوده لا يؤثر في اتمام البيعة، أو أنه يدرك بما أنه من اليمانية فإنه لا يتمتع بالثقل السياسي الذي يحظى به كبار علماء النزارية، وكان غالبية الذين بايعوا للصلت من النزارية"⁽²⁶¹⁾، وهذا التعبير يشير إلى أن علماء اليمانية ليس لهم دور أمام علماء النزارية في اختيار الأئمة اليمانية، وأن النزارية كانت مهيمنة على سلطة القرار في الإمامة الأباضية، ولكن الثقل السياسي للنزارية الذي ذهب إليه الريامي، لم يكن مصدره كثرة العدد من هذه الفئة أو تلك كما ذكر، وإنما كان بقوة النفوذ الشخصي للفقيه أو قاضي الإمامة الممثل لأهل الحل والعقد، كموسى بن أبي جابر العاقد للوارث، وكسليمان بن عثمان العاقد لغسان، وحفيد موسى بن أبي جابر، موسى بن علي العاقد للمهنا، بقوة النفوذ

⁽²⁵⁴⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص125، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص100.

⁽²⁵⁵⁾ هو أحد علماء الأباضية في زمن الإمام الصلت بن مالك.

⁽²⁵⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص128.

⁽²⁵⁷⁾ بشير بن المنذر النزواني، هو الشخصية الثانية غير الشخصية الأولى بشير بن المنذر حامل العلم بداية القرن الثاني الهجري والمتوفي سنة 178هـ، ومن المرجح أن يكون حفيداً لبشير بن المنذر النزواني.

⁽²⁵⁸⁾ محمد بن علي القاضي ويكنى أبو جابر، كان قاضياً في إمامة الإمام المهنا بن جعفر، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص130، "ولعله أخ لموسى بن علي" السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص103.

⁽²⁵⁹⁾ هؤلاء الغائبين عن البيعة لم يذكرهم أبو المؤثر بالأسماء، وإنما بين أن غيابهم لم يعلم منه خلاف عليهم" أبو المؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص25، انظر: السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص133، ويرى السالمي "أن أبو المؤثر نفسه لم يحضر البيعة تلك الأثناء لأنه ذهب يغسل ثوبه الذي وقع عليه دم" السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص133، وهذا ما جعله يرى أن من غاب عن البيعة لم يعلم منه خلاف، كان قياساً منه على غيابه.

⁽²⁶⁰⁾ أبو المؤثر، الأحداث والصفات، السير والجوابات، ج1، ص25.

⁽²⁶¹⁾ علي الريامي، قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، ص36، 37.

لوزير الإمام ومستشاره وقاضيه كانت هي سيدة الأمر في الإمامة الأباضية، والنزارية حافظت على هذه المكانة في الإمامة الأباضية دون السعي للوصول لمنصب الإمام، وخير مثال وجود محمد بن محبوب المبايع للصلت، وهو كما وصفه أبو قحطان من "بقايا أشياخ المسلمين وفقهائهم"⁽²⁶²⁾، يشير إلى انقراض الجيل الأول من فقهاء الأباضية الذين تتلمذوا على يد زعيمهم أبو عبيدة مسلم في البصرة، ومن ثم على يد حملة العلم الأوائل ذائعي الصيت، وعلى رأسهم هذا النزاري⁽²⁶³⁾، فهذه الأسباب هي حقيقة عدم تأثر البيعة بغياب أبو المؤثر مقارنة بحضور محمد بن محبوب، وليس كما ذهب له علي الريامي بسبب كثرة عدد النزارية أمام اليمانية، وخلاصة ذلك أن البيعة تمت برضى أغلب الأطراف الأباضية، وكل أهل عمان في مدينة نزوى، وكانت البيعة على الشراء⁽²⁶⁴⁾، وبالتأكيد كان المنصب لها رجلاً بالغاً تتوفر فيه جميع الشروط، معافى سليم البدن، لا يعاني من معوقات تمنعه من التأهل للإمامة، وإلا لوجدنا من اعترض على تنصيبه، فبهذا كان الصلت يتمتع بصفات ذاتية وجسمانية أهلته ليكون إماماً للأباضية، مع توفر صفتي العلم والعدل وهما أهم شروط التنصيب، والإمام الجديد هو من بيت الخروص من اليحمد من أزد عمان، ولازال الالتزام من قبل علماء الأباضية بتطويق الاختيار داخل بيت الخروص من اليحمد الأزد العمانية، وحرصوا على أن لا تخرج منه، مع العودة إليه لو انقطع التسلسل، ومن الملاحظ أن الإمامة الثانية في عمان من سنة 177هـ، إلى سنة 237هـ تقلدها ستة أئمة جُلهم من بيت الخروص من اليحمد الأزد، بما فيهم محمد بن عبدالله بن أبي عفان الخروصي الأزدى، فهو من أزد البصرة ولم يكن من أزد عمان، وباستثناء عبد الملك بن حميد الذي كان أزدياً من بيت بني علي، ولم يحظ بالإمامة الأباضية أي فرع من القبائل العدنانية النزارية، التي تولى رجالاتها منصب القضاء وهيئة الحل والعقد في الإمامة، وأخبرهم محمد بن محبوب القرشي الذي عاصر أربعة أئمة وكان قاضياً بصحار للإمام الصلت بن مالك الخروصي سنة 249هـ، بعد أن انتقل والده إلى عمان في أواخر زمانه من البصرة واستقر بصحار⁽²⁶⁵⁾.

بشكل عام من الواضح أن للإمام الصلت سيرة حسنة طوال فترة إمامته، ولا ندرى ما الذي كان يعنيه أبو المؤثر من الهفوات والزلات التي قد يراها البعض أفعال لا تغتفر للإمام، في الوقت الذي رآها أبو المؤثر زلات وهفوات، ووصف الأباضية الصلت بصفات كثيرة منها أنه كان رقيقاً، حليماً⁽²⁶⁶⁾، والحلم مطلوب في الإمام لتجنب الإساءات والمواقف المحرجة، التي يتعرض لها أحياناً من كافة شرائح الرعية،

⁽²⁶²⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص124.

⁽²⁶³⁾ محمد بن محبوب القرشي.

⁽²⁶⁴⁾ ابن بركة، سيرته كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص395.

⁽²⁶⁵⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج8، ص358، السيابي، إزالة الوغاة، ص47.

⁽²⁶⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص126.

سواء إن كانوا علماء أم من عامة الناس، فيكظم غضبه ويصبر على أذاهم، وله نصائح في ذلك لولاته⁽²⁶⁷⁾، "وكان الصلت ناسكاً، عادلاً، مشهوراً"⁽²⁶⁸⁾، كل هذه الصفات المذكورة في الصلت من الشروط الواجب توافرها في الإمام في الفكر الإباضي، وتمتع بها الصلت، بالإضافة إلى اهتمامه بالمشورة، التي سجلتها الروايات للإمام في بعض القضايا التي رأى أنها تستوجب المشورة، إحداها مع القاضي محمد بن محبوب في جناية قتل⁽²⁶⁹⁾.

تنصيب راشد بن النظر الخروصي اليحمدي الأزدي 272هـ

استمر الإمام الصلت في إمامته إلى أن كبر وضعف وذكر أبو قحطان في سيرته "فكانت ضعفته من الرجلين، أما السمع والبصر والعقل واللسان، فلم نعلم أنه ضاع منه شيء ولا نقص منه شيء"⁽²⁷⁰⁾⁽²⁷¹⁾، هل كان لهذا الضعف تأثيرات على سير الإمامة والقيام بواجباته تجاهها؟ وهل طالب أهل الحل والعقد بعزله أم ترك الإمام منصوباً على الإمامة؟ لقد اختصر الحضرمي مبطلات الإمامة بقوله:⁽²⁷²⁾، تبطل الإمامة بذهاب البصر كله، أو السمع كله، أو بذهاب وتغير العقل"⁽²⁷³⁾، ولكن اختلف فقهاء وعلماء من الإباضية⁽²⁷⁴⁾ في حجة عزل الإمام الصلت وبقائه بالإمامة بين من رأى أن هذا العجز لا يصل به إلى العزل، بقولهم: "وكان الصلت واعي الذهن منقذ البصر"⁽²⁷⁵⁾، "وأن الصلت صحيح العقل"⁽²⁷⁶⁾، "وكانت ضعفة الإمام عبد الملك بن حميد أشد من ضعفة الإمام الصلت، ولم يعزل"⁽²⁷⁷⁾، وبين قائل: "أنه صار في حد الزمانة وذهاب العقل"⁽²⁷⁸⁾، "كان قد كبر، حتى كان يتكئ على قناة معروضة على أكف الرجال"⁽²⁷⁹⁾، لهذا عزم موسى بن موسى بن علي⁽²⁸⁰⁾ الوزير الأكبر للإمام الصلت⁽²⁸¹⁾، بعد وفاة محمد بن

⁽²⁶⁷⁾ انظر لسرد تلك النصائح عند السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص156.

⁽²⁶⁸⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص94.

⁽²⁶⁹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص161.

⁽²⁷⁰⁾ وينكر أبو بكر الكندي بخصوص ضعف الإمام الصلت "كان قد كبر، حتى كان يتكئ على قناة معروضة على أكف الرجال" أبو بكر الكندي، الاهتداء، ص53.

⁽²⁷¹⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص123.

⁽²⁷²⁾ تبطل الإمامة بذهاب البصر كله، أو السمع كله، أو بذهاب وتغير العقل، أو ارتكاب كبيرة، أو بارتكاب ذنب، أو بخلع نفسه، أو بانتقاله من مذهب الإباضية إلى مذهب أهل الخلاف" أبو اسحاق الحضرمي، مختصر الخصال، ص189.

⁽²⁷³⁾ أبو اسحاق الحضرمي، مختصر الخصال، ص189، انظر: البسيوي، سيرته الإمامة، السير والجوابات، ج2، ص178.

⁽²⁷⁴⁾ أبو بكر الكندي، الاهتداء، ص44، ص45.

⁽²⁷⁵⁾ السليبي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص112.

⁽²⁷⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص148، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص167.

⁽²⁷⁷⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص109.

⁽²⁷⁸⁾ ذكر أبو قحطان إن أبا جابر الأزهر بن جعفر الأزكي كتب في سيرته أن موسى بن موسى بن علي عزل الصلت لأنه صار في حال الزمانة، وتغير العقل في بعض الأحيان، ورد أبو قحطان على ابن جعفر بأنه كذب وأن الصلت صحيح العقل، أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص148.

⁽²⁷⁹⁾ أبو بكر الكندي، الاهتداء، ص53.

محبوب على عزل الإمام واسناد الإمامة لغيره تطبيقاً للنظرية بسبب العجز الذي في عقله وبدنه لأن هذا العجز هو أحد مبطلات الإمامة، ونظرية الإمامة على هذا الوضع تنص على أنهم "بوسعهم عزله طائعاً أم كارهاً"⁽²⁸²⁾، ولا ننسى أن هذا الإمام قد عمر في إمامته مدة طويلة وصلت إلى 35 سنة⁽²⁸³⁾، فمن الممكن أن يكون قد هرم ووهن.

والاختلاف واضح هنا بين مؤيدي فكرة العزل بحجتهم الدامغة وهي ذهاب العقل، وبين رافضي فكرة العزل بحجتهم الدامغة وهي صحة العقل وفي نظرهم أن موسى يعد من الخارجين على الإمام، وتبقى حقيقة هذا العجز تائهة بين الفريقين، وهذا الوضع لخصه أحد علمائهم بقوله: "كانت فتنة لم نعلم ولم نعرف المحق منها من المبطل"⁽²⁸⁴⁾، ووقف الواقفون إذ خفي عليهم حقيقة سريرتهم، وباطن أمرهم، وصحة أصل فعلهم وادعائهم"⁽²⁸⁵⁾.

"وسار موسى بن موسى بن علي، إلى نزوى يريد عزل الصلت، ولحق به عبيد الله بن سعيد بن مالك الفشحي، والحواري بن عبد الله الحداني السلوتي، وفهم بن وارث الكلبي، والوليد بن مخلد الكندي، فسار هؤلاء ومن اتبعهم حتى صاروا بفرق"⁽²⁸⁶⁾، ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء من اليمانية، واجتمعوا بموسى بن موسى، وكان الأمر إليه يومئذ، فهو شيخ المسلمين وإمام أهل الدين"⁽²⁸⁷⁾، ووصل خبرهم إلى الإمام الصلت، الذي تحقق من عزم وزيره موسى على عزله"⁽²⁸⁸⁾، "فأرسل الإمام في طلب الشراة لحماية الإمامة ولكنهم كرهوا ذلك، وأمرهم بالتقديم، فتأخروا عليه، وكتب لعلي بن محمد القاضي بأن يخرج إليه فلم يخرج"⁽²⁸⁹⁾، وهذه اشارات على أن كل من كان حول الإمام كان يطالب بالعزل، وإلا ما الذي يجعل الشراة الذين بايعوا على الشراء يرفضون طاعة الإمام المنصوب شرعاً، إن لم يكونوا بصدد تطبيق ما جاء في الفكر الأباضي بأن لا يكونوا أداة لنصرة الأئمة المتشبهين بكرسي بالإمامة، وإن كان الإمام على غير ذلك فهذا الرفض في حد ذاته تجاوز خطير في التطبيق العملي للفكر الأباضي، "الحجة على الناس في

(280) أن موسى بن موسى، هو ابن موسى بن علي الفقيه العلامة المطاع، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص112، وقد سبق وهو من احفاد موسى بن أبي جابر النزازي، يوسف أحمد سعيد امبو علي، موسى بن أبي جابر الأزكوي العماني الضبي وأولاده وعلاقته ببنى عذرة، الحارة العمانية، مقال على موقع في الشبكة العنكبوتية، 2012م.

(281) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص76.

(282) الكندي، المصنف، ج10، ص234.

(283) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص117، أبو سليمان المعولي، قصص وأخبار، ص124.

(284) سيرة لبعض فقهاء الاباضية، السير والجوابات، ج1، ص381.

(285) الكندي، بيان الشرح، ج3، ص223.

(286) فرق هي منطقة قريبة من مدينة نزوى وتبعد عنها بفرسخ، وهي اليوم من أعمال ولاية نزوى بالمحافظة الداخلية، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص175.

(287) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص163، 165، الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص127.

(288) السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص112.

(289) أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص129، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص172.

عقد الإمامة، أن لا يتمتع أحد عن طاعة الإمام⁽²⁹⁰⁾، إلا إذا كانوا يرون ما رآه موسى بن موسى، أن عجز الإمام وصل إلى حد يبطل إمامته، وأصبح وضع الإمام محرّجاً جدّاً، ومن الممكن لو وصلته تلك الجموع لقتلته لو استمر في رفض العزل، وجاء على لسان الصلت "وصرت أنا في حد من الضعف"⁽²⁹¹⁾، وعبر عنها ابن رزيق بقوله: "ضعف الإمام عن الإمامة"⁽²⁹²⁾، إن هذه الحالة من الضعف عن الإمامة كافية لعزل الإمام كما ورد في الفكر النظري للإمامة الأباضية، فالإمام لا يملك القوة لحماية الإمامة، بعد أن تركه الشراة وحيداً، وفي كل الأحوال بما أنه ببيع على الشراء، فعليه إذا كان هذا خروجاً على إمامة عادلة أن لا يترك إمامته في غير أهلها، وأن يجتهد للقيام بها⁽²⁹³⁾، وإن كان هؤلاء القادمون (الخارجون) عليه مفسدين فعليه أن يجبرهم على طاعته، يذكر ابن محبوب "إذا شري الإمام، وكثر أهل الجور عليه لا يسعه أن يترك إمامته"⁽²⁹⁴⁾ وجاء على لسان الإمام الصلت "رأيت إن اتحول إلى منزل ولدي بلا ترك للإمامة"⁽²⁹⁵⁾، وبتعبير آخر في موضع آخر من هذه السيرة قال: "اعتزلت الموضع"⁽²⁹⁶⁾، وكأن صاحب هذه السيرة أراد أن يؤكد أن خروج الصلت من بيت الإمامة إلى منزل ابنه لم يكن اعتزالاً عن الإمامة، وإنما تحاشياً للصدام مع موسى⁽²⁹⁷⁾، فترك الصدام فتنة في ترك الحق⁽²⁹⁸⁾، ولو أن خروجه من بيت الإمامة كان تقيّةً وخوفاً على نفسه، فأنمة العدل المبايعين على الشراء لا يسعهم التقيّة وعليهم الجهاد حتى النهاية⁽²⁹⁹⁾، لذا فإن كان خروجه تقيّةً من بيت الإمامة، يعد تجاوزاً للفكر النظري الأباضي في الإمامة، وعندما رأى بعض العلماء إن محاربته لهم كانت لازمة فضلو الوقف⁽³⁰⁰⁾ على الإمام⁽³⁰¹⁾، ولم يحكموا لهما بحق في ذلك ولا باطل⁽³⁰²⁾، والبعض برأ منه لأنه اعتزل

⁽²⁹⁰⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج 8، ص 103.

⁽²⁹¹⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 129.

⁽²⁹²⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج 5، ص 95.

⁽²⁹³⁾ الكندي، المصنف، ج 10، ص 233، الكندي، بيان الشرع، ج 4، ص 141.

⁽²⁹⁴⁾ الكندي، المصنف، ج 10، ص 234.

⁽²⁹⁵⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 129.

⁽²⁹⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 127.

⁽²⁹⁷⁾ في حال كان عجزه مبطلاً للإمامة، توجب عليه الموافقة على العزل، وأما إن كان متأكداً من أن عجزه ليس مبطلاً للإمامة وهو مبايع على الشراء توجب عليه البقاء في بيت الإمامة، لأن اعتزاله في هذه الحالة مخالف لنظرية الإمامة في الفكر الاباضي التي "لا تسع الاعتزال للإمام الشاري، والخروج من إمامته" الكندي، المصنف، ج 10، ص 234.

⁽²⁹⁸⁾ الكندي، بيان الشرع، ج 4، ص 142.

⁽²⁹⁹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 168.

⁽³⁰⁰⁾ الواقفون عن أحداث عمان في عزل الصلت بن مالك هم، أبو الحواري محمد بن الحواري المعروف بالقرى، وأبو ابراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر ومحمد بن الحسن، ومحمد بن روح بن عربي، وأبو سعيد محمد بن سعيد الكندي، وهم من المدرسة النزوانية، الكندي، بيان الشرع، ج 3، ص 222، وقفوا عنه لأنه سلم الكمة والعمامة ومفاتيح الخزنة، السعدي، قاموس الشريعة، ج 8، ص 327.

⁽³⁰¹⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 130.

⁽³⁰²⁾ الكندي، بيان الشرع، ج 3، ص 221.

ووافق وزيره على الاعتزال⁽³⁰³⁾، والبعض تمسك بإمامته⁽³⁰⁴⁾، وهنا يبرز التطبيق العملي للولاية والبراءة والوقف بالإمساك عن ولاية الإمام الصلت بعد الالتباس في الأمر في هذه القضية التي دخل فيها إباضية عمان⁽³⁰⁵⁾.

يرى بعض الإباضية "إن الصلت خرج قبل أن تصله دعوتهم، وكان خروجهم للمناظرة⁽³⁰⁶⁾ واسترسل أبو قحطان في سيرته بالقول: "ولما اعتزل الصلت بن مالك اغتتم موسى بن موسى⁽³⁰⁷⁾ ذلك وعقد لراشد بن النظر الخروصي⁽³⁰⁸⁾ إمامًا، قبل أن يصل نزوى⁽³⁰⁹⁾، ولكن الكندي والسالمي يؤكدان أن الإمام وافق على الاعتزال، واعتزل الإمامة بقوله: "وكانت الرسل بين موسى والإمام يسألونه الاعتزال، وبقوا أيامًا ينتظرون رأيه ثم عزم على الاعتزال، وحول ما في منزله إلى المنزل الذي تحول فيه، ورد الخاتم، وأرسل لهم مع الحسن بن سعيد إني قد اعتزلت وينظر المسلمون في أمرهم، وكان اعتزاله شاهراً ظاهراً، ووضحت براءته من الإمامة بالبينة العادلة، ولمن قال أنها بغير مشورة فقد حضرها من حضر العقد ولم يغب عنها غير الغائب"⁽³¹⁰⁾، "اعتزل الصلت وكتب إلى عزان بن تميم بخطه يذكر اعتزاله ويحثنا على التعجيل⁽³¹¹⁾، وموسى بن موسى لم يعقد الإمامة لراشد إلا بعد أن أصبح منصب الإمامة شاغراً بدون إمام باعتزال الصلت⁽³¹²⁾، وإذا كان خروجهم بسبب أن عجز الإمام وصل لمرحلة تبطل الإمامة، فخروجهم كان شرعياً على ما جاء في الفكر النظري الإباضي، في الوقت الذي رأى فيه مناصرو الصلت أن تنصيب راشد كان عن طريق القهر والغلبة⁽³¹³⁾، أي خروجاً منهم على إمام عادل منصوب، فبناءً على قولهم يعد خروج موسى تجاوزاً للفكر السياسي الإباضي، وذهب أبو المؤثر معللاً أن سبب خروجهم

⁽³⁰³⁾ محمد بن القاسم بن المسيح كان قطب الرحي في العلم والتقى وعاصر الإمام الصلت بن مالك برأ منه بعد اعتزاله، مجموعة باحثين، معجم أعلام الإباضية، قسم المشرق، ج1، ص299.

⁽³⁰⁴⁾ (المتمسكون بولاية الصلت بن مالك منهم عزان بن تميم، وابن الإمام الصلت، شاذان بن الصلت، ومحمد بن عمر بن الأخنس، وأبو المؤثر الصلت بن خميس، وأبو قحطان الخروصي، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص163.

⁽³⁰⁵⁾ انظر الموازنة التي ذكرها ابن بركة، سيرته كتاب الموازنة، السير والجوابات، ج2، ص400.

⁽³⁰⁶⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص113، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص178.

⁽³⁰⁷⁾ وفريق العلماء الذي كان يتولى راشد، الفضل بن الحواري، وعزان بن الصقر، ومحمد بن جعفر الزكوي، وابنه الأزهر الذي نظر في الأحداث فوقف عن التولي، الكندي، بيان الشرع، ج3، ص223.

⁽³⁰⁸⁾ عقد لراشد بن النظر الفشحي اليمحدي الأزدي سنة 272هـ بالإمامة، الكندي، بيان الشرع، ج4، ص95، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص181، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص113..

⁽³⁰⁹⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص130.

⁽³¹⁰⁾ الكندي، بيان الشرع، ج4، ص142، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص165، 166، 167، 191.

⁽³¹¹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص168.

⁽³¹²⁾ الكندي، بيان الشرع، ج3، ص221.

⁽³¹³⁾ أبو المؤثر، الأحداث والصفات، ج1، ص38.

الأساسي⁽³¹⁴⁾، ليس عجز الإمام وإنما "هؤلاء المطالبين بعزل الإمام تحججوا بأن الإمام وعدهم بعزل والي عن الولاية ثم لم يعزله عندما رأى أنه الأصلح لذلك البلد"⁽³¹⁵⁾، ومع إن الروايات التي ذكرناها تثبت أن خروجه كان بهدف تطبيق قواعد نظرية الإمامة ولكن من خلال المناظرات التي دارت بين العلماء المتخاصمين على الإمامة، أصبحت الإمامة للأقوى بغض النظر عن إذا ما كان الفريق الغالب محق أم غير ذلك.

ومهما يكن من أمر، فإن كلا الطرفين الأباضيين الإمام الشاري ومن معه فيما بعد، والفقهاء موسى ومن معه برئاً من بعضهما البعض، وكل طرف يتهم الآخر بالانحراف عن مبادئ الفكر الأباضي، فتطور الأمر إلى ترك قضية العزل والتحول لقضية أخرى وهي صحة الولاية والبراءة من بعضهما⁽³¹⁶⁾. لقد تابعنا التطبيق العملي لنظرية الفكر السياسي للإمامة مع كلا الطرفين من خلال الوقائع والأحداث التي ذكرتها السير والكتب الأباضية⁽³¹⁷⁾، بغض النظر عن حقيقة ما يبطنون، فقد توصلنا لحقيقة واحدة وصل إليها التطبيق في هذه الفترة، وهي أن الإمامة الأباضية في عمان تصدعت بالصراع بين الفقهاء والعلماء⁽³¹⁸⁾، فالإمامة الأباضية في عمان بتعبير علمائهم، أصبحت مطلباً دنيوياً يتصارع عليه الأباضية، ورأى بدر العلوي أن سبب ذلك يعود "لاحتكار كرسي الإمامة داخل عائلة اليعمد الأزدية"⁽³¹⁹⁾، ونحن بينا مسبقاً أن التنافس على الإمامة كان بين الأزدي أنفسهم وتحديداً الخروص منهم، وربما كان ذلك خوفاً منهم لتقلد النزارية للإمامة، وما راه العلوي، يأتي بسبب اشتراك بعض اليمانية في عزل الصلت مع موسى بن موسى، مما يشير إلى تنافس الأزدي على الإمامة، لكن الصراع الحقيقي هنا لم يكن على الكرسي، وإنما كان أكبر من ذلك فهو صراع بين العلماء والفقهاء على بسط النفوذ وامتلاك السلطة التشريعية والتنفيذية في الإمامة، (من موقع اختيار الأئمة، ومحاسبتهم ومراقبتهم وعزلهم وقتلهم لو تطلب الأمر، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتعلقة بجوانب أخرى تتعلق بمؤسسة الإمامة) بين علماء

⁽³¹⁴⁾ لقد اختلف الناس اختلافاً كثيراً في الأسباب التي اقتضت عزل الصلت، فمن عذر موسى وراشد ذكر أسباباً تسوغ صنيعتهما، ومن خطأهما ذكر أسباباً منكراً، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص164.

⁽³¹⁵⁾ أبو المؤثر، الأحداث والصفات، ج1، ص39.

⁽³¹⁶⁾ انظر: الكندي، بيان الشرع، ج4، ص93 وما بعدها.

⁽³¹⁷⁾ انظر: الكندي، الاستقامة، ج1، ص326، أبوبكر الكندي، الاهتداء، ص44.

⁽³¹⁸⁾ أشار أبو المؤثر في سيرته بأن موسى كان يتهمهم بقوله: أن الدولة بيد الفسقة أبو المؤثر، الأحداث والصفات، ج1، ص27، وتكر أبو قحطان ان الإمام الصلت قال: ذهب أعلام المسلمين وفقهاؤهم وأهل الورع، ومن يطلب الآخرة، ونشأ في الدولة شباب وناس يتخشعون من غير ورع، يظهرون الدين ويبطنون حب الدنيا بالدين، وطلبوا الرئاسة فيها" أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص128، 123، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص169.

⁽³¹⁹⁾ Bader Hilal Alalawi, Oman and the Islamic Caliphate (111055-632/447-) the Military struggle, (Manchestr University, unpublished ph. (2003) P191. D. University Of Manchestr.

نقلا عن علي سعيد الريامي، قضية الصلت، ص82.

القبائل النزارية واليمانية، والذي احتكرته القبائل النزارية منذ تأسيس الإمامة، وفي هذه الفترة بدأ التنافس على هذه السلطة من قبل اليمانية، بدليل أن النزارية صاحبة القرار كانت طوال فترة الإمامة تقوم بترشيح وتنصيب أئمة من قبائل الأزدي الخروص، ولم تحاول مرة واحدة ترشيح وتنصيب إمام من النزارية، وحتى موسى بن موسى النزاري عزل إمام خروصي وقام بتنصيب إمام خروصي، وفي بعض الحالات تأرجحت هذه السلطة، فيما بينهم وبين الإمام، لترجح كفة الإمام، إذا كان أقوى نفوذاً كما رأينا في إمامة المهنا الذي قلل من الدور القيادي لهؤلاء وامتنك زمام الأمور في الإمامة بمفرده، وهذه الأزمة تطورت وظهر فيها التنافس والعصبية القبلية بين قبائل عمان لتقف حائلاً دون إقامة إمامة موحدة.

إن هذا الاختلاف في طريقة عزل الإمام، عمق روح الخلاف بين العلماء الذين انقسموا بين متبرئ وموالي وواقف بين هذا الإمام الخروصي وذاك الإمام الخروصي، وجرحهم الخلاف السياسي إلى تحويل مسائل الخلاف إلى مسائل فكرية عقدية، فظهرت المدارس الفكرية الأباضية المتشددة والمعتدلة⁽³²⁰⁾، التي دار فيها الجدل حول الإمامة وتطبيقاتها، وحول انتهاكاتهم لأموال المسلمين ودمائهم، خاصة في عهد راشد، ومن تلاه في الإمامة، ووصف حالهم ابن رزيق بقوله: "اختلفوا في دينهم وتفرق رأيهم"⁽³²¹⁾، وساهموا في إشعال نار الفتنة بين القبائل العمانية، مما أدى إلى ظهور النعرات القبلية المتعصبة، والتي انقسمت هي أيضاً بين هذا وذاك، تحت ستار فكري عقائدي، وانكشفت تركيبة التكوين القبلي العماني الأباضي، ما بين يمانية ونزارية، والتي لم تتحدد ملامحها في بدايات الإمامة⁽³²²⁾، والآن ظهرت بقوة بسبب الصراع على السلطة، فتقطعت أوصالها ووصل الأمر إلى نشوب حرب أهلية وقتال وسفك للدماء في معركة الروضة⁽³²³⁾، التي اتفقت فيها وجوه قبائل من اليماني، والعنك الأزدي، والريستاقية مع جماعة ولد مالك بن فهم، ومعهم شاذان ابن الإمام الصلت المعزول، للخروج على الإمام راشد بن النظر وخلعه⁽³²⁴⁾، فاختمت تماماً ملامح الترابط القبلي بين مختلف مكونات القبائل العمانية الأباضية، وظهرت ملامح التحالفات العصبية القبلية في عمان، وكانت الهزيمة حليفة هذا التحالف في معركة الروضة، التي زاد تعصب القبائل على أثرها⁽³²⁵⁾، وتحدثت الكتب الأباضية عن وقائعها والأحداث التي تلتها، وما كان

⁽³²⁰⁾ المدرسة الريستاقية من أبرز مؤسسيها أبو محمد عبدالله بن بركة، ومن أخذ عنه من أهل عمان منهم أبو الحسن البسيوي، وهؤلاء أوجبوا البراءة من راشد وموسى بن موسى، واشتهر في الرد عليهم محمد بن روح بن عربي، وأبو سعيد محمد بن سعيد الكندي، وهؤلاء سميت مدرستهم النزوانية، السالمة، تحفة الأعيان، ج1، ص179، انظر: أبو بكر الكندي، الاهتداء، ص10، وكان لأبي المؤثر بن خميس انتاج غزير من الكتابات بخصوص هذه الفترة وهو ينتمي إلى المدرسة الريستاقية التي تقف إلى صف الإمام الصلت بن مالك وتربطه بهذا الإمام صلة قرابة، ولكنسون، عمان تاريخاً وعلماء، ص55.

⁽³²¹⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص95.

⁽³²²⁾ يذكر ابن حبيب أن بني سامة النزاريين عندما نزلوا عمان كانوا حلفاء لأزدي عمان، ابن حبيب، المحبر، ص168.

⁽³²³⁾ معركة الروضة، انظر: السالمة، تحفة الأعيان، ج1، ص173، 183، 194، العوتبي، الأنساب، ج2، ص747.

⁽³²⁴⁾ العوتبي، الأنساب، ج2، ص746.

⁽³²⁵⁾ السالمة، تحفة الأعيان، ج1، ص185، 196.

فيها من التجاوزات العملية المخالفة للفكر الإسلامي، من قتل وسجن وتعذيب وحرق منازل، كمنازل بنى غافر⁽³²⁶⁾، وتجاوزات كثيرة يصعب علينا حصرها وذكرها لو تتبعناها بالتفصيل، ولكنها تعد من التجاوزات التي لا تمت للدين بصلة، وبعد هذه المعركة بزمن توفى الصلت بن مالك وكان ذلك في ذي القعدة سنة 275هـ⁽³²⁷⁾.

يصف الريامي حال إمامة راشد بالإدارة الفاسدة، التي تقوم على الرشوة والمحسوبية، عندما ظهرت الأطماع الشخصية واضحة بين رموز تلك المعارضة⁽³²⁸⁾، ووصل الأمر الى تبرؤ موسى بن موسى من الإمام راشد⁽³²⁹⁾ الذي عقد له بالإمامة، وسعيه لعزله⁽³³⁰⁾، فانشق موسى عن الإمام راشد وتحالف مع شاذان ابن الإمام الصلت الخروصي ومن معه من اليعمد، بعد تحريض من ابن دريد الأزدي⁽³³¹⁾ ضد الإمام راشد بن النظر الخروصي الذي دخلوا عليه نزوى وخلعوه من الإمامة، وضربوه وحبسوه، بعد أن تغلبوا على مناصره الحواري بن عبدالله، ويعتبر الحبس عقوبة مستحدثة للأئمة، فنتيجة الإمامة لا يوجد فيها قانون لحبس الإمام بعد الاستتابة من الحدث أو بعد الخلع، ففي حال رفض التوبة واصر على حدثه يحارب ويقتل، وابن النظر لم يقتل بل اودع السجن، كما أن الخلاف لازال في صورته بعمان بين الخروص بخلع إمام خروصي ونصب إمام خروصي، وكأن الإمامة لا تصلح إلا في هذا البيت.

نصبوا إمام خروصي آخر وهو عزان بن تميم سنة 277هـ الذي رأى أبو المؤثر: أن بيعته صحيحة⁽³³²⁾، ورأى عالم آخر أن عقده غير صحيحة⁽³³³⁾، وأول عمل قام به عزان هو تعيين ولاية من اليمانية، واثبت موسى بن موسى على القضاء⁽³³⁴⁾ ولكن فيما بعد اختلفا مما جعل الإمام يعزل موسى بن موسى عن القضاء، وتخوف منه أن يفعل به ما فعل بالصلت وراشد، فعاجله بجيش اطلق فيه كافة المسجونين، وتوجه به إلى ازكى⁽³³⁵⁾، فقام فيها بالقتل والسلب والنهب واحرق الناس وهم احياء، واحرق البيوت، ثم قتلوا موسى بن موسى وكان ذلك سنة 278هـ⁽³³⁶⁾، وكانت هذه الأفعال ينكرها الفكر النظري

⁽³²⁶⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص180--197.

⁽³²⁷⁾ العوتبي، الأنساب، ج2، ص748.

⁽³²⁸⁾ علي سعيد الريامي، قضية عزل الإمام الصلت، ص83.

⁽³²⁹⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص96.

⁽³³⁰⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص136، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص202.

⁽³³¹⁾ بتحريض من أبي بكر محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي واشتهر بابن دُرَيْد الأزدي، وهو أشهر العلماء وأعلم الشعراء، له أشعار على وقعة الروضة، ولد في البصرة وانتقل إلى عمان سنة 257هـ، وتوفي بالبصرة سنة 321هـ، العوتبي، الأنساب، ج2، ص757، الخصبي، شقائق النعمان، ج1، ص28.

⁽³³²⁾ العوتبي، الأنساب، ج2، ص757، أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص137.

⁽³³³⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج8، ص108.

⁽³³⁴⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص205.

⁽³³⁵⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص138، ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص96، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص208.

⁽³³⁶⁾ أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص138، ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص96، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص208.

الأباضي حتى على أهل القبلة، ناهيك إذا كانت بين الأباضية انفسهم بسبب الصراع على الإمامة، لدرجة لجأ فيها الإمام إلى تكوين جيش من دوى السوابق، ووصف أحد العلماء الحال بقوله "وذهبت سيرة المسلمين وصار الناس اتباعاً لمن يملك بيت المال"⁽³³⁷⁾، فلم تحمد سيرة غزان لإتباعه هواه ومنعه للحق⁽³³⁸⁾، وزادت فجوة الخلاف بين القبائل النزارية واليمانية، بعد هذه المعركة، فخرجت النزارية ومن كان موالياً لها من اليمانية، بقيادة الفضل بن الحواري والحواري بن عبدالله ومن معهم، انتقاماً لموسى بن موسى⁽³³⁹⁾، وهو يعد خروج على إمام لم تحمد سيرته وغير عادل، فخرجهم طبقاً لما جاء في الفكر الأباضي خروج شرعي، ولكن عند خروجهم بايعوا الحواري بن عبدالله على الإمامة⁽³⁴⁰⁾، فنتيجة للتنافس الأباضي على الإمامة انقسمت الإمامة الأباضية في عمان إلى إمامتين إمامة في نزوى وإمامة في صحار، ويُعد ذلك مخالفاً مخالفة كبيرة لنظرية الإمامة الأباضية التي تمنع بكل الأحوال نصب إمام فوق إمام سابق قبل استتافته وعزله وتمنع بكل الأحوال نصب إمام فوق إمام سابق قبل استتافته وعزله، وتمنع إقامة إمامتين في المصر الواحد، إلا أن يكون بينهما سلطان جائر، أو بحرًا، ورأى البعض الآخر من الأباضية أنهم بغاة بنقضهم الميثاق لأن إمامة غزان ثابتة⁽³⁴¹⁾ ويصف الأزكوي هذا الحال بقوله "وصارت الإمامة معهم لعباً ولهواً، وبغياً وهوى"⁽³⁴²⁾، "وكان قتالهم بينهم طلباً للملك ورغبة في الرياسة، وكل منهم يود أن يكون الملك بيده"⁽³⁴³⁾، ووجه لهم غزان الأهيف بن حمحام الهنائي، واقتتل الفريقين عند موضع يسمى القاع، وانهزمت النزارية وقتل الفضل بن الحواري، والحواري بن عبدالله، وهرب محمد بن القاسم وبشير بن المنذر^{(*) (344)}، إلى البحرين على اثر هزيمتهم في هذه المعركة، وكان واليها العباسي آنذاك محمد بن ثور^{(*) (345)}، فشكا إليه، وسألاه الخروج معهما إلى عمان، وأطمعاه في أمور جلييلة، فأجابهما إلى ذلك⁽³⁴⁶⁾، قضت هذه الحروب على كبار العلماء كموسى بن موسى، والفضل بن الحواري،

⁽³³⁷⁾ أبو فحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص137.

⁽³³⁸⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص205، 209، أبو فحطان، سيرته، السير والجوابات، ج1، ص137.

⁽³³⁹⁾ العوتبي، الأنساب، ج2، ص757.

⁽³⁴⁰⁾ الكندي، بيان الشرع، ج4، ص172، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص205، 209، 213.

⁽³⁴¹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص

⁽³⁴²⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص131.

⁽³⁴³⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص133.

^(*) للتذكير إن شخصية بشير بن المنذر المذكور هنا هو العاقد للإمام الصلت، وهو غير شخصية بشير بن المنذر حامل العلم زمن الجلندي والمتوفي عام 178هـ.

⁽³⁴⁴⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص131.

^(*) الوالي العباسي على البحرين في عهد الخليفة المعتض بالله، وورد اسمه عند الطبري، وابن الأثير، والمسعودي باسم: محمد بن ثور، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج10، ص33، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص376، المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص195، ويرى بعض المؤرخين، هو محمد بن نور، وورد اسمه عند الأباضية محمد بن بور سخطاً عليه، عبدالمجيد أبو الفتوح، الأباضية، ص109، عبد الرحمن السالمي، من مصادر التاريخ السير العمانية، ص87.

⁽³⁴⁵⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص131.

⁽³⁴⁶⁾ العوتبي، الأنساب، ج2، ص758، 759، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص213.

ولجأ النزارية ومن معهم من اليمانية إلى أهل القبلة، وهذا يعد تطوراً كبيراً في الصراع على الإمامة، بالاستعانة بالمخالفين على إمامتهم، ولا ندري هل تنطبق تبريرات العلماء لموسى بن أبي جابر عندما تعاون مع غسان بن عبد الملك ضد الجندانيين بقولهم: "لا بأس على المسلمين أن يستعينوا بمن أعانهم على عدوهم"⁽³⁴⁷⁾، عندها رأينا أن تبريرات العلماء هذه كانت سلاح ذو حدين، وخلاصة هذا اللجوء فبعد أن انفصلت عمان بإمامتها الأباضية، بفضل وحدة قبائلها ورغبتهم في الاستقلال عن حضيرة الدولة العباسية سنة 132هـ، وسنة 177هـ، عادت في سنة 280هـ، لحضيرة الدولة العباسية بسبب انقسام قبائلها وصراعها على هذه الإمامة، "ودخلها محمد بن نور بعساكره مع النزارية، وهرب من هرب من أهل عمان بماله وأهله، وقصد بن نور نزوى، وتخاذل الأباضية عن الإمام غزان الذي خرج إلى قرية سمد الشأن، ولحقه بن نور ودار القتال بينهما وقتل الإمام غزان، وسقطت الإمامة الأباضية من عمان بعد معركة دما"⁽³⁴⁸⁾، تلك الإمامة التي دامت قرن من الزمان، وهذه الحروب الأهلية كلفت الأباضية ثمناً باهضاً بضيايع الإمامة والاستقلال، ووصف الأزكوي حالهم بقوله "افسدوا دينهم، فنزع الله عنهم دولتهم وسلط عليهم عدوهم"⁽³⁴⁹⁾، وأصبحت عمان تابعة للدولة العباسية بعد أن خرج بن نور من عمان مستعملاً عليها عماله، لكن ظلت القبائل في وسط عمان تدين بالولاء للمذهب الأباضي، ودخلت الإمامة في مرحلة الأئمة المستضعفين بعد مقتل الإمام غزان بن تميم 280هـ، 893م، ويذكر جميل السعدي، لم يقع اجتماع كلمة من أهل عمان على صحة إمامة أحد من أئمة عمان إلى أيام الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب⁽³⁵⁰⁾.

المبحث الخامس المرحلة الانتقالية بين الإمامة الثانية والثالثة

لقد اقتضت هذه المرحلة في الإمامة عند اباضية عمان على تنصيب أئمة في حلقة ضيقة، ولم تشمل إمامتهم كل عمان وإنما لبعض الأجزاء الداخلية من عمان، ولم تكن الإمامة مسترسلة ومتواصلة بل تخللتها فترات بدون أئمة، "فبايعوا لراشد بن النظر للمرة الثانية على غلظه وخطئه ثم ضلّوه وعزلوه، ونصبوه مرة أخرى وخلعوه"⁽³⁵¹⁾، لو كان هذا التنصيب بعد استتابة الإمام كان ذلك ممكناً لأن النظرية ترى استتابة الأئمة بعد ارتكابهم الأخطاء واعادتهم للإمامة، إلا إذا ارتكب كبيرة من الكبائر فإن الإمام يعاقب ويعزل تماماً من الإمامة، لكن المسألة هنا مختلفة فالإمام عزل ونصب عليه إمام آخر، ثم أعادوه

⁽³⁴⁷⁾ الكندي، بيان الشرع، ج 69، ص 186.

⁽³⁴⁸⁾ العوتبي، الأساب، ج 2، ص 761، الأزكوي، كشف الغمة، ج 3، ص 133، أبو قحطان، سيرته، السير والجوابات، ج 1، ص 139، السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 222.

⁽³⁴⁹⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج 3، ص 133.

⁽³⁵⁰⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج 8، ص 367..

⁽³⁵¹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 204، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج 2، ص 156.

للإمامة بدون استتابة، ويعد هذا التصيب متناقض جدًا مع نظرية الإمامة الأباضية، ووصف السيابي هذه الأحوال بقوله "أن أهل عمان أمرهم عجيب وغريب، فهذا نوع من اللعب، والبيعة عهد في أعناق الذين بايعوا، فلا يجوز لهم نقض عهد الله بغير حجة، حتى يتحقق موجب العزل"⁽³⁵²⁾ ثم "بايعوا محمد بن الحسن الخروصي الأزدي اليماني على الشراء سنة 282هـ، ثم اعتزل"⁽³⁵³⁾، مع أن التنظير الفكري للمذهب لا يوجب الاعتزال للإمام الشاري إلا بالأسباب التي تم ذكرها مسبقًا، كما لم تذكر السير من هم المبايعون لهؤلاء الأئمة، وبعد اعتزاله أقاموا الصلوات بن القاسم إمامًا، "وكأنه لم يعجبهم فخلعوه، ولم يقترب إثمًا ولم يرتكب جرماً"⁽³⁵⁴⁾، ويذكر السيابي أن أهل عمان في هذه الفترة كثر عندهم التلاعب بالدين، يصافحوه صباحًا بالإمامة، ويخلعوه رواحًا"⁽³⁵⁵⁾، والأسباب غير واضحة، وهذا ما سبق وأشار إليه الإمام المهنا، إلا إن قوة هذا الإمام كان لها دور في منع هذه الأعمال سلفًا، ثم جاءت قائمة من كلب اليماني وعقدوا الإمامة لعزان بن الهزير⁽³⁵⁶⁾ المالكي الأزدي وهو من كلب اليماني، ثم عزلوه⁽³⁵⁷⁾، يبدو أن ترشيح ومبايعة هؤلاء الأئمة كان عن طريق الانتماءات القبلية، بقياداتها الغير مشهورة بالعلم، ولم يكن للعلماء المعروفين دور فيه، مما يعطى انطباع على أن هذه العقود بعيدة عن قواعد ومبادئ الفكر الأباضي، التي تشترط عقد الإمامة من العلماء المشهورين بالعلم، "ثم عقدوا لعبدالله بن محمد الحداني الأزدي، على الشراء، وهو المعروف بأبي سعيد القرمطي، وذلك قبل أن يعلم منه رجوع عن دعوة المسلمين إلى بدعة القرامطة، ثم عزلوه"⁽³⁵⁸⁾، وهذا سبب كافٍ لعزله، لأن الفكر الأباضي لا يسمح بأن تكون الإمامة تحت قبضة إمام من المخالفين للمذهب، حفاظًا على الإمامة الأباضية، كما أن العقاديين له غفلوا عن مرجعية مذهب مرشحهم للإمامة، وعقدوا له بدون معرفتهم له، مما اضطرهم لعزله بعد افتضاح أمره، ثم عقدوا للصلت بن القاسم مرة ثانية ومات في الإمامة⁽³⁵⁹⁾، ثم بايعوا للحسن السحنتي الخروصي، النازل نزوى، من بني ثعالة، وبقي في الإمامة أقل من شهر ومات⁽³⁶⁰⁾، ثم عقدوا للإمامة للحواري بن مطرف الحداني، وكانت بيعته على الدفاع، ويقال انه إذا جاء السلطان وهم من بني سامة المواليين لبني العباس إلى نزوى، يعتزل الإمام من بيت الإمامة إلى بيته، ولا يستطيع أن يمنعه من

⁽³⁵²⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص157، 167.

⁽³⁵³⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص225، ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص103.

⁽³⁵⁴⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص169، 172، ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص103.

⁽³⁵⁵⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص171.

⁽³⁵⁶⁾ عزان بن الهزير كان من ضمن المبايعين للإمام عزان بن تميم، وكان قائدًا للأسطول البحري في عهد عزان بن تميم، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج2، ص173.

⁽³⁵⁷⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص103، الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص136.

⁽³⁵⁸⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص136.

⁽³⁵⁹⁾ الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص136.

⁽³⁶⁰⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص227.

ظلمه، وإذا خرج السلطان بعد أن يجبي الجباية من أهل نزوى يخرج الإمام إلى إمامته، إلى أن مات⁽³⁶¹⁾ وهو على هذا الوضع، بدون تطبيق للمدافعة، في هذا المسلك الذي بويع له عليه بالإمامة، ويبين السالمي ذلك بقوله "عذر المدافع عندنا غير عذر الشاري"⁽³⁶²⁾، ثم عقد من بعده لابن أخيه عمر بن محمد بن مطرف الحداني، وكان يخرج من الإمامة ويعود مثل عمه، إلى أن عزز السلاطين من بنى سامة نفوذهم في نزوى، ودخلت القرامطة إلى نزوى مما اضطر هذا الإمام إلى الاعتزال من الإمامة وكان ذلك سنة 289هـ، وبعد أن رجعت القرامطة إلى البحرين، لم يرجع الإمام إلى إمامته⁽³⁶³⁾، "وقاومت الأباضية القرامطة، حوالي سبع سنين، فانتزعوا الدولة منهم"⁽³⁶⁴⁾، وترتب على هذا الانتصار خروج الإمامة من مرحلة الضعف التي امتدت قرابة أربعين سنة، إلى مرحلة الدفاع عن الإمامة الأباضية، ويرى عبدالرحمن السالمي "إن قائمة هؤلاء الأئمة الذين نصبوا طوال هذه الفترة مدعومين من المدرسة النزوانية"⁽³⁶⁵⁾، وذلك بناءً على أن ذكرهم جاء في السير الصادرة عن علماء هذه المدرسة، في حين إن السير الصادرة عن علماء المدرسة الرستاقية إما تجاهلتهم تمامًا، أو عند ذكرهم تجرح في تركية البعض منهم⁽³⁶⁶⁾.

المبحث السادس الإمامة الأباضية الثالثة في القرن الرابع الهجري

تنصيب سعيد بن عبدالله بن محبوب القرشي إمامًا للدفاع 320هـ، وتنصيب الكندي راشد بن الوليد سنة 328هـ بعد مقتل الإمام سعيد

لأول مرة ينعطف مسار تنصيب الأئمة عن اليمانية الأزدي، بعد ظهور التيارين الفكريين فعقدوا الإمامة لسعيد بن عبدالله بن محمد بن محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي، سنة 320هـ، فهو أول إمام ينصب على كرسي الإمامة من النزارية، وكان أبا محمد الحواري بن عثمان⁽³⁶⁷⁾ أول من عقد له بالإمامة ثم أبو محمد عبدالله بن محمد بن أبي المؤثر⁽³⁶⁸⁾، ثم محمد بن زائدة السمائي، وكانت البيعة على الدفاع⁽³⁶⁹⁾، ويبدو أن هناك قبول من بعض الأطراف المتصارعة في عمان لهذه العقدة فدخل فيها الواقفون عن موسى بن موسى مع زعماء المدرسة الرستاقية المتشددة، فيذكر الأباضية أنهم "مجتمعين على صحة

⁽³⁶¹⁾ مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 77.

⁽³⁶²⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 227.

⁽³⁶³⁾ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج 5، ص 104.

⁽³⁶⁴⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 228، بن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج 5، ص 105.

⁽³⁶⁵⁾ عبدالرحمن السالمي، الأئمة والعلماء، ص 36.

⁽³⁶⁶⁾ عبدالرحمن السالمي، الأئمة والعلماء، ص 36.

⁽³⁶⁷⁾ وهو من الواقفين عن موسى بن موسى.

⁽³⁶⁸⁾ وهو من علماء المدرسة الرستاقية التي تبرأ من موسى بن موسى.

⁽³⁶⁹⁾ الكندي، الاستقامة، ج 1، ص 211، الكندي، المصنف، ج 10، ص 84.

عقدته⁽³⁷⁰⁾ فهذا الاجماع على المستوى العملي بين المتشددین والواقفین، مما يشير إلى أن هذا الخلاف بين العلماء الأباضية طور التطبيق الفكري لنظرية الإمامة إلى الأفضل بعد أن كانت التطبيق السابق محصوراً في أزد عمان، ونتج عنه تنويع الأئمة وهذه المرة من قريش النزارية، إلا أن هذا الإمام مات مقتولاً على أيدي الأباضية سنة 328هـ، إثر خلاف قبلي بين أهل الرستاق بمدينة الرستاق⁽³⁷¹⁾، فتتمت مبايعة الإمام راشد بن الوليد الكندي على الدفاع⁽³⁷²⁾، ومبايعي هذا الإمام هم مبايعي الإمام السابق أنفسهم⁽³⁷³⁾، فقد "دخل في عقده ممن يقف عن موسى بن موسى"⁽³⁷⁴⁾، وهو التحول الثاني في الاختيار عن بيت الخروص وفي كل الأحوال أن هذا التصيب أيضاً عزز التطبيق العملي الصحيح للنظرية، لكن ما لبث الأباضية أن فارقوا هذا الإمام نتيجة ضعف إيمانهم بعقيدتهم التي تركوها وخضعوا لطاعة خلفاء الدولة العباسية، عندما خذلوا إمامهم الذي اضطر إلى استخدام التقية لأنه إمام مدافع، ودخل نافع مولى يوسف بنى وجيه في طاعة معز الدولة البويهى المسيطر على الخلافة العباسية سنة 354هـ، وخطب له على منابر مساجد عمان⁽³⁷⁵⁾، واستمرت سيطرة الدولة العباسية على عمان ولم ينصب إمام على الإمامة الأباضية، حتى سنة 407هـ أثناء إمارة بنى مكرم الموالية للخلافة العباسية بعمان.

تنصيب الخليل بن شاذان بن الخليل الخروصي في القرن الخامس الهجري

احتفظ الأباضية بتنظيماتهم القبلية، وخضوعهم لرؤساء قبائلهم ومشايخهم، لأن سلطة آل العباس وولاتهم كانت ضيقة ومحدودة عليهم⁽³⁷⁶⁾، واستمر علماء الأباضية في نشاطهم العقدي حتى عقدوا البيعة للخليل بن شاذان⁽³⁷⁷⁾ الخروصي اليحمدي الأزدي، بالإمامة في سنة 407هـ⁽³⁷⁸⁾، ومن الواضح عودة المسار في التنصيب إلى الازد من البيت الخروصي، لكن هذا الإمام تعرض للأسر من قبل حامية من الترك موالية للدولة العباسية سنة 408هـ، وعقدوا أهل عمان من بعد أسرهم لمحمد بن علي إماماً ثم بعد

⁽³⁷⁰⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج 8، ص 109.

⁽³⁷¹⁾ السعدي، قاموس الشريعة، ج 8، ص 359.

⁽³⁷²⁾ الكندي، الاستقامة، ج 2، ص 97، ابن رزق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، ج 1، ص 20، المعولي، قصص وأخبار جرت بعمان، ص 156، يذكر السالمي وجدت في بعض القراطين الغير موثوق بها أنه من كندة، السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 238، 239، وكأنه مشكوك في نسبته لكندة.

⁽³⁷³⁾ الكندي، الاستقامة، ج 1، ص 212، ج 2، ص 97، السالمي، تحفة الأعيان، ج 1، ص 238، 239.

⁽³⁷⁴⁾ الكندي، الاستقامة، ج 1، ص 212.

⁽³⁷⁵⁾ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 7، ص 290، جاسم ياسين الدرويش، إمارة بنى مكرم في عمان، ص 3.

⁽³⁷⁶⁾ العاني، تاريخ عمان في العصور الإسلامية الأولى، ص 125.

⁽³⁷⁷⁾ رغم أن المصادر تراه الحفيد المباشر للإمام الصلت بن مالك لكن طول الفترة والتي تقدر من وفاة الإمام الصلت إلى بداية القرن الخامس الهجري بقرن ونصف القرن فمن المستحيل أن يكون الخليل هذا هو الحفيد المباشر وإنما تشابه الأسماء في تتابع الاحفاد يجعله من الجيل الرابع للإمام الصلت، ويبقى الاسم الصحيح لهذا الإمام الخليل بن شاذان بن الخليل بن شاذان بن الصلت.

⁽³⁷⁸⁾ يبدو أنه ارتكب حدثاً واستتبب منه ثم عقدت له الإمامة، انظر تفاصيل ذلك، سيرة القاضي أبي عبدالله محمد في الفرق بين الإمام العالم وغير العالم، السير والجوابات، ج 1، ص 403.

ذلك رد الترك الخليل، فاعتزل محمد بن علي عن الإمامة، بعد أن رد الأمر للاباضية الذين ردوا الخليل لإمامته، واستمر في الإمامة حتى توفي سنة 425هـ، بعد إمامة دامت سبع عشرة سنة⁽³⁷⁹⁾.

تنصيب راشد بن سعيد الخروصي 425هـ وتولى ابنه حفص الإمامة من بعده سنة 445هـ

عقدت الإمامة بعد ذلك لإمام من بني الخروص أيضًا وهو راشد بن سعيد بن عبدالله بن راشد بن سعيد بن محمد الخروصي الأزدي⁽³⁸⁰⁾، وتمت بيعته على الشراء⁽³⁸¹⁾، وتوفي وهو في إمامته سنة 445هـ⁽³⁸²⁾، وبويع بالإمامة من بعده لولده⁽³⁸³⁾ حفص بن راشد الخروصي، على الأمر بالمعروف والجهاد في سبيل الله⁽³⁸⁴⁾، ومن الملاحظ أن كرسي الإمامة عاد ليتناوب عليه آل الخروص من بني اليمحم من قبيلة الأزدي في عمان، ويبدو أن الأباضية اختلفوا على إمامته، فالبسيوي وهو أحد العلماء بزمانه يرى أن عقده غير صحيحة⁽³⁸⁵⁾⁽³⁸⁶⁾، وباختلاف الآراء على عقده، انشقت وحدة الإمامة الأباضية بعودة تلك الصراعات بين القبائل العمانية وبين العلماء، لتفتك بالإمامة الأباضية الثالثة كسابقتها، لقد دامت إمامة حفص ثمان سنوات ثم توفي وبويع لراشد بن علي بن سليمان بن راشد الخروصي الأزدي سنة 453هـ، وكانت بيعته على الدفاع⁽³⁸⁷⁾، ونتيجة للخلافات بين الأباضية انتخبت المدرسة الرستاقية أئمة لها من بيت الخروص بمدينة الرستاق، لا علاقة لهم بأئمة مدينة نزوى، أولهم عامر بن راشد بن الوليد الخروصي، الذي تزامن تنصيبه مع إمامة الإمام راشد بن علي في نزوى⁽³⁸⁸⁾، وأصبحت الإمامة الأباضية متعددة الإمامات والأئمة في المصمر الواحد، وهذا يخالف النظرية الفكر السياسية الأباضي التي ترى بأن "لا يجتمع إمامان في مصمر واحد"⁽³⁸⁹⁾، وجوهر الخلاف في عمان كان بسبب الاعتماد على العصبية القبلية، والانقسام حول المدارس الفكرية التي تزعم قيادة قبائلهم علمائها، مما

⁽³⁷⁹⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص259، الحارثي، العقود الفضية، ص257.

⁽³⁸⁰⁾ ابن رزق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص118، الأزكوي، كشف الغمة، ج3، ص174.

⁽³⁸¹⁾ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص24، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص259.

⁽³⁸²⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص268، الحارثي، العقود الفضية، ص257.

⁽³⁸³⁾ يذكر أن حفص هو ابن الإمام السابق راشد بن سعيد، ابن رزق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص118، السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص269، محمد السالمي، نهضة الأعيان، ص65، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص75، ويذكر أحمد بن سعود السيابي وهو من المؤرخين المعاصرين أن حفص بن راشد ليس ابناً للإمام السابق راشد بن سعيد الخروصي، بل يكون حفص بن راشد عم والد الإمام راشد بن سعيد" أحمد بن سعود السيابي، الوسيط في التاريخ العماني، ص90، ومن خلال تركيبة الاسم وكيف وردت عند ابن رزق في الصحيفة القحطانية، ج5، ص118، فعلى الرغم من أنه ذكر أن هذا الإمام هو ابن الإمام السابق إلا أنه كتب اسمه حفص بن راشد بن سعيد بن محمد الأزدي، وعندما ذكر اسم الولد ذكر أنه راشد بن سعيد بن عبدالله بن راشد بن سعيد بن محمد الأزدي، مما يؤكد بالفعل أن هذا الإمام ليس ابن الإمام السابق.

⁽³⁸⁴⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص269، انظر: البسيوي، سيرته في حفص بن راشد، السير والجوابات، ج2، ص6.

⁽³⁸⁵⁾ البسيوي، سيرته، السير والجوابات، ج2، ص5، 6، الكندي، المصنف، ج10، ص144.

⁽³⁸⁶⁾ يذكر ولكنسون، أن حفص تولى الإمامة بدون انتخاب، ولكنسون، عمان تاريخاً وعلماء، ص67.

⁽³⁸⁷⁾ ابن رزق، الصحيفة القحطانية، ج5، ص119.

⁽³⁸⁸⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص289، السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص76، فاروق عمر، الإمامة الاباضية، في عمان، ص79.

⁽³⁸⁹⁾ محمد بن محبوب، سيرته لأهل المغرب، السير والجوابات، ج2، ص267.

جعل دائرة الاختلاف بين النظرية والتطبيق العملي تتسع إلى أن وصلت إلى مرحلة أصبح فيها الاختلاف يتعارض بشكل كبير مع نظرية الفكر السياسي الأباضي.

الخاتمة:

- أن نظرية الإمامة الأباضية حددت شروط قبول الإمام للإمامة بضوابط محددة، ولكنها لم تحدد شروطاً في اختيار أهل الشورى حتى وإن كان بديهيّاً أن أهل الشورى هم من مجتهدى الأمة في المذهب.

- غالباً ما تدخلت العوامل القبلية في اختيار الإمام وعزله، وتم تجاهل رأى بقية الأمة وهو ما لم يحدث في عهد الراشدين الذي تستمد منه نظريتهم في الإمامة معظم مقوماتها، فأبو بكر " بعد توليه الخلافة خرج مخاطباً الرعية كافة ولم يحدد فئة بعينها كي تعينه وترشده، قائلاً: "أما بعد أيها الناس.... فإن استقمتم فاتبعوني، وإن زغت فقوموني.

- أثناء التطبيق العملي للنظرية لم يكن الإمام الأباضي صاحب صلاحيات مطلقة ابداً، لأن النظرية ضيق الخناق على الإمام لإيجاد مخرج لها بمنعه من الاستبداد، ووقعت بتباينها في مصيدة استبداد الشراة والعلماء داخل الإمامة، حيث منحت لهؤلاء نفوذ وسلطات وصلاحيات واسعة في الإمامة، فظهروا بها في بعض الإمامات كقوة فوق القانون، وتمثل ذلك عملياً في ممارسة تلك الفئة للمراقبة الشديدة للإمام وعزله وتوليته وقتل الأسرى والحكم على السجناء بدون رأى الامام، وذلك من منطلقات كثيرة أبرزها المنهج العقدي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرية الاعتماد على منهج الاجتهاد الذاتي الذي كان من نتائجه في بعض المراحل تغلب الطابع القبلي عليهم وتصعد الإمامات الأباضية واختلاف الآراء السياسية والعقدية فيها وظهور الاتجاهات الفكرية المختلفة وذلك حسب رؤية كل فريق من هؤلاء للإمامة ومتطلباتها من وجهة نظره مع حضور المصلحة القبلية.

الخلاصة:

- أن نظام الإمامة الأباضية في عمان عند التطبيق انطلق من أسس متعددة منها الأسس القبلية، فالاختيار كان يقر بالفكر القبلي الاقليمي العماني الذي لازم الأزد وخاصة من بيت الخروص من بني اليمحمد، وتحول التنصيب في بعض الفترات عن طريق الغلبة والقوة وهو ما كان يرفضه الفكر السياسي الأباضي في الفكر السني.

- لم يلتزم الفكر السياسي الأباضي في عمان بنظرية الإمامة عند التطبيق إلا في بعض الجوانب اليسيرة التي بينهاها في متن البحث وكان الغالب عليه بروز الصراعات السياسية والحروب والانقسام والاختلاف وعدم طاعة الأئمة وتنصيب البعض بدون توفر عامل الكفاءة المشروط في النظرية حتى وصل الأمر إلى استنجد بعض الأباضية بالدولة السنية لإنهاء النزاع او لنصرة احدهم على الآخر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً المصادر:

- (1) أبوبكر أحمد بن عبدالله بن موسى الكندي (ت: 557هـ)، المصنف، ج10، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983م.
- (2) أبو بكر بن محمد بن الطيب الباقلائي (ت: 402هـ): - تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل، ت: عماد الدين أحمد ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1987م.
- (3) أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت: 670هـ) طبقات المشائخ بالمغرب، ت: ابراهيم طلاي، الجزائر، 1974م.
- (4) أبو اسحاق بن إبراهيم الحضرمي، مختصر الخصال، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984م.
- (5) أبوبكر أحمد بن عبدالله بن موسى الكندي النزواني (ت: 557هـ)، كتاب الاهتداء، ت: سيدة اسماعيل الكاشف، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1985م.
- (6) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ) الاشتقاق، ت: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1991م.
- (7) أحمد بن سعيد بن عبدالواحد الشماخي (ع: ق9هـ)، السير، طبعة حجرية، القاهرة، مصر، 1883م.
- (8) أحمد بن يوسف اطفيش (1385هـ)، شرح عقيدة التوحيد، عقيدة التوحيد، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983م.
- (9) أحمد يوسف اطفيش، مخطوط الرسالة الشافعية في بعض تواريخ أهل ميزاب، معهد الدراسات الإسلامية، جامعة ماكغيل، كندا الرسالة الشافعية.
- (10) أحمد بن يوسف (1385هـ)، شرح النيل وشفاء العليل، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1989م.
- (11) أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم الوريثاني (ع: ق6هـ)، العدل والإنصاف، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984م.
- (12) أبو غانم بشر بن غانم الخرساني (ع: ق3هـ)، المدونة الكبرى، ت: مصطفى صالح، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 2007م.
- (13) جمال الدين محمد بن مكرم المعروف ابن منظور (ت: 711هـ)، لسان العرب، ت: نخبة من دار المعارف، ط1، دار المعارف، د.ت.
- (14) جميل بن خميس السعدى، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 1983م.
- (15) حميد بن رزيق النخلي، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، ت: عبدالله محمد، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1998م.
- (16) حميد بن رزيق بن بخيت النخلي، الصحيفة القحطانية، ت: محمود بن مبارك السليمي، ط1، وزارة التربية والثقافة، سلطنة عمان، 2009م.
- (17) حميد بن رزيق بن بخيت النخلي، الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان، ت: عبدالمنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984م.
- (18) خميس بن سعيد بن علي الشقصي (ع: ق10هـ)، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ت: حامد طاهر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1998م.

- (19) خير الدين الزركلي (ت: 1396هـ)، الإعلام، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م.
- (20) سالم بن احمد بن شامس السيابي، طلاقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الأباضي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1980م.
- (21) سالم بن احمد بن شامس السيابي، الحقيقة والمجاز في تاريخ الأباضية باليمن والحجاز، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1980م.
- (22) سالم بن حمود السيابي، عمان عبر التاريخ، ج1، ط5، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1982م.
- (23) سالم بن احمد السيابي، إزالة الوعناء عن أبو الشعثاء، ت: سيدة اسماعيل الكاشف، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1979م.
- (24) سرحان بن سعيد الازكوي، كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، ت: محمد حبيب صالح، ومحمود بن مبارك السلمي، ط2، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2013م.
- (25) سلمان بن محمد بن أحمد بن عبدالله الكندي، بداية الإمداد في غاية المراد، ت: محمد علي الصليبي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1986م.
- (26) العوتبي، أبو المنذر سلمة بن مسلم العوتبي، (ع: ق5هـ) الانساب، ت: محمد احسان، ط4، مركز تحقيقات العلوم الإسلامية، سلطنة عمان، 2006م.
- (27) شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، 1977م.
- (28) أبو عبدالله شمس الدين محمد المقدسي، (ت: 380هـ)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1904م.
- (29) صالح بن وضاح بن محمد المنحي (ت: 875هـ)، التبصرة في الأديان والأحكام، مخطوط بمركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مج1، ورقة رقم 278.
- (30) ابن الصغير المالكي، (ع: ق3هـ)، أخبار الأئمة الرستميين، ت: محمد ناصر، ابراهيم بجاز، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت.
- (31) عبدالقاهر طاهر التميمي البغدادي (ت: 429هـ)، الفرق بين الفرق، ت: محمد عثمان، مكتبة سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ت.
- (32) أبو عمار عبدالكافي يوسف بن اسماعيل التناوتي (ت: 570هـ) كتاب الموجز، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.
- (33) عبدالله بن حميد السالمي (نورالدين السالمي)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ت: ابراهيم اطفيش، ط2، مطبعة الشباب، القاهرة، مصر، 1931م.
- (34) أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري، (ت: 487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ت: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- (35) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت: 630هـ) الكامل في التاريخ، ت: أبي الفداء عبدالله القاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.
- (36) البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد (حي: 363هـ) د جامع أبي الحسن البسيوي، ت: سليمان ابراهيم الوريثاني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، د.ت.

- (37) مجموعة سير لأئمة وعلماء عمان، السير والجوابات، جزءان، ت: سيدة اسماعيل الكاشف، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1986م.
- (38) محمد بن ابراهيم الكندي، (حي: 508هـ) بيان الشرع، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984م.
- (39) أبوجعفر محمد جرير الطبري (ت: 224هـ)، تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد أبو الفضل، ج7، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.
- (40) أبو جعر محمد بن حبيب (ت: 245هـ)، المحبر، ت: ايلزة ليختن، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- (41) محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي، شقائق النعمان على سموط الجنان في أسماء شعراء عمان، ط4، د دار نشر، 2006م.
- (42) محمد بن سالم بن زاهر الرقيشي، النور الوقاد في علم الرشاد، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984م.
- (43) محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: 230هـ)، كتاب الطبقات الكبير، ت: علي محمد عمر، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2001م.
- (44) أبو سعيد محمد بن سعيد الكدومي (ت: 361هـ)، الاستقامة، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1985م.
- (45) أبو سليمان محمد بن عامر المعولي، قصص وأخبار جرت في عمان، ت: سعيد بن محمد ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 2014م.
- (46) محمد بن عبدالله بن حميد السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998م.
- (47) أبو سعيد نشوان الحميري (ت: 573هـ)، الحور العين، ت: كمال مصطفى، دار أزال للطباعة، بيروت، لبنان، 1985م.

ثانياً المراجع

- (1) أحمد بن سعود السيابي، الوسيط في التاريخ العماني، ط2، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 2013م.
- (2) اندرو وليامسون، صحرار عبر التاريخ، ت: محمد أمين عبدالله، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، 1994م.
- (3) بكير بلحاج وعلي، الإمامة عند الأباضية، ج2، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2010م.
- (4) جون سي ولكنسون، بنو الجلندی في عمان، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1994م.
- (5) جون سي ولكنسون، صحرار تاريخ وحضارة، ط1و، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1981م.
- (6) جون سي ولكنستون، الإمامة في عمان، ت: الفاتح حاج التوم، وطه أحمد طه، ط1، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، الامارات، 2007م.
- (7) جون سي ولكنسون - عمان تاريخاً وعلماء، ت: محمد أمين عبدالله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، 1980م.
- (8) حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية، ت: انطوان حمصي، ط1، دار الفارابي، بيروت لبنان، 2006م.
- (9) سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، العقود الفضية في الأصول الأباضية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983م.
- (10) سالم بن محمد بن سالم الرواحي، الإمامة والأئمة في عمان، ط1، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، 2016م.

- 11) عبدالرحمن عبدالكريم العاني، تاريخ عمان في العصور الإسلامية الأولى، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999م.
- 12) عبدالمجيد أبو الفتوح بدوي، الأباضية دراسة في فكر المذهب، دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة ، مصر، 1991م.
- 13) علي بن سعيد الريامي، قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، ط1، بيت الغشام للنشر والترجمة، سلطنة عمان، 2015م.
- 14) فاروق عمر فوزي، الإمامة الأباضية في عمان، ط1، نشر جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 1997م.
- 15) فرحات بن علي الجعيري، التجربة السياسية عند الأباضية، ط1، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2015م.
- 16) مجموعة باحثين، معجم أعلام الأباضية قسم المشرق، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2006م.
- 17) يوليوس فلهوزن، تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ت: محمد عبدالهادي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1968م.

1) Bader Hilal Alalawi, Oman and the Islamic Caliphate (111055-632/447-) the Military struggle, (Manchester University, unpublished ph. D. University Of Manchester, 2003) P191.

2) Prevost Virginie, Les Ibadites: de Djerba à Oman, la troisième voie de l'Islam. Brepols, 2010..

3) Valerie J Hoffman, the Essential Ibadi Islam newspaper University of Subarks in 2012

ثالثاً الرسائل العلمية والبحوث ومواقع الانترنت

- 1) جاسم ياسين الدرويش، إمارة بنى مكرم في عمان، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، كلية التربية، مج42، العدد(1)-2014، 2م.
- 2) عبدالرحمن بن سليمان السالمي، العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية، مجلة نزوى، مجلة فصلية، ثقافية، العدد30، ابريل 2002م. تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر، سلطنة عمان.
- 3) عبدالرحمن بن سليمان السالمي، العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية، مجلة نزوى، مجلة فصلية، ثقافية، العدد30، ابريل 2002م. تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر، سلطنة عمان.
- 4) عبدالله سليمان بن عبدالله الريامي، الفكر السياسي عند الإمام السالمي، رسالة دكتوراه، الجامعة العالمية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، 2014م.
- 5) فاروق عمر فوزي، ملامح من تاريخ حركة الخوارج الأباضية كما تكشفها مخطوطة الازكوي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني، 1977م، بغداد.
- 6) محمد بن ناصر المنذري، صحار تاريخها السياسي والحضاري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، قسم التاريخ الإسلامي، 2000م.
- 7) يوسف أحمد سعيد امبو علي، موسى بن أبي جابر الازكوي العماني الضبي وأولاده وعلاقته ببني عزرة، الحارة العمانية، مقال على موقع في الشبكة العنكبوتية، 2012م.